

مجلة

ايقونوميكات

للعلوم المالية والمصرفية - السنة الثانية - العدد التاسع
اقتصادية - شهرية - إلكترونية



امصارف الإسلاميت والتقليديت
وأدوات التمويل

الاندماج امصرفي
فرار اسراتيبي مواجهت امنافسيت

الجواب الاقتصادية للاستثمار والسياحة

آثار العوطة على الجهاز امصرفي

العلت الهولندي في اقتصاديات التجاره الدوليت

والعزيت داخل العدد ..

رئيس التحرير: محمد حكم الدندشي

المدير الإداري: حسين أحمد السلوم

المشاركون في العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

آ. آلاء خراط

أ. بشر الصباغ

آ. جانيت كباس

د. زيد بن محمد الرماني

أ. سفيان بن عبد العزيز

د. شريف غياط

أ. كيه تي. جابر المدوي

د. مجدي غيث

د. محمد بوقموم

أ. محمد خنيفير

آ. هادية محمد منير الفحل

Economical Magazine
The Editors

مواضيع العدد

الصفحة	بقلم	العنوان
7	أ. حسين أحمد السلوم	حرب العملات
9	د. زيد بن محمد الرماني	رجال الأعمال المسلمين والتكامل الاقتصادي المشترك
13	د. شريف غياط د. محمد بوقوم	الاندماج المصرفي : قرار استراتيجي لمواجهة المنافسة مع إشارة إلى الجزائر
24	أ. محمد حكم الدندشي	موسوعة النسب المالية وتطبيقاتها في قطاع المال والأعمال نسب النشاط
31	د. مجدي غيث	المصارف الإسلامية والتقليدية وأدوات التمويل
35	أ. محمد حكم الدندشي	توعية مالية - نسب المديونية
36	د. زيد بن محمد الرماني	الجوانب الاقتصادية للاستثمار والسياحة
46	آ. هادية محمد منير الفحل	آثار العولمة على الجهاز المصرفي
48	أ. سفيان بن عبد العزيز	العلّة الهولندي في اقتصاديات التجارة الدولية
52	أ. محمد حكم الدندشي	مصرف سورية المركزي
53	أ. محمد خنيفير	نظرة متفحصة حول كيفية حماية الـ SPV حملة السندات من تسهيل صكوكهم
55	آ. كيه تي. جابر الهدوي	تطور التمويل الإسلامي في الهند
59	متابعة : أ. محمد حكم الدندشي	أطروحة دكتوراه للدكتور صاولي مراد آفاق ترقية التجارة الخارجية لدول المغرب العربي وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية - حالة الجزائر -
66	أ. بشر الصباغ أ. محمد حكم الدندشي	الكلمات المتقاطعة الاقتصادية
67	أ. بشر الصباغ	قصيدة : حبيبتي والغربة
69	آ. آلاء خراط	قصيدة : الذكريات
70	آ. جانيت كباس	العناية بالشعر

افتتاحية العدد

في آخر إصدار له يتناول فيه أحدث الإحصاءات النقدية والمصرفية للجمهورية العربية السورية و ذلك لغاية تشرين الأول / أكتوبر 2010 م ، ووفقاً لذلك فقد أعلن المركزي السوري أنه ولغاية الفترة المدروسة قد بلغ صافي الموجودات الأجنبية لديه 236609 مليون ليرة سورية مقارنة بـ 222177 مليون ليرة سورية في عام 2009م. أما صافي الموجودات المحلية لدى المصرف المركزي فقد بلغت 687409 مليون ليرة سورية في نهاية تشرين الأول 2010 م مقابل 615503 مليون ليرة سورية عام 2009 م ، و بذلك تكون القيمة الإجمالية للنقد الاحتياطية لغاية تشرين الأول 2010 م ما قيمته 924018 مليون ليرة سورية (837681 مليون ليرة سورية لنفس الفترة من 2009م).

وفي نفس السياق ، فقد بلغت قيمة إجمالي ودائع المصارف المحلية 329705 مليون ليرة سورية في تشرين الأول 2010 م منها 312815 مليون ليرة سورية كودائع بالليرة السورية و 16890 مليون ليرة سورية كودائع بالعملات الأجنبية. في حين بلغ إجمالي ودائع القطاع الخاص 342 مليون ليرة سورية في نهاية تشرين الأول من عام 2010 م مقابل 329 مليون ليرة سورية لنفس الفترة من عام 2009م.

أما صافي الديون على الحكومت المركزية - الدوائر الحكومية التي تعمل ضمن أجهزة السلطة المركزية في الدولة و المؤسسات العامة التي لا تعمل من أجل الربح (يطلق عليها الوزارات و الإدارات العامة غير المالية - فقد بلغ 72902 مليون ليرة سورية لغاية تشرين الأول 2010 م ، مقابل 50101 مليون ليرة سورية لنفس الفترة من عام 2009. في حين بلغت قيمة الكتلة النقدية (م) 1041500 مليون ليرة سورية منها 537959 مليون ليرة سورية كنقد متداول خارج المصارف و 503541 مليون ليرة سورية كودائع تحت الطلب بالليرة السورية. في حين بلغ شبه النقد 950171 مليون ليرة سورية لنفس الفترة من عام 2010 م منها 379678 مليون ليرة سورية كودائع لأجل بالليرة السورية و 254095 مليون ليرة سورية كودائع توفير بالليرة السورية تعود كاملة لقطاع الأفراد المقيمين.

هذا وقد أعلن مصرف سورية المركزي بأن صافي الموجودات الأجنبية قد شكلت و ذلك لغاية تشرين الأول 2010 م ما نسبته 31.1 % من عرض النقود (م) 2 منها 11.9 % للمصرف

المركزي ، في حين بلغت نسبة صافي الموجودات المحلية من عرض النقود (م) 68.9 % .
وفيما يتعلق بنسبة السيولة و معدل دوران العملة فقد بلغ المضاعف النقدي للفترة نفسها
2.2 % . في حين بلغت نسبة النقد المتداول لمجموع الودائع 37 % ، ونسبة الودائع بالقطع
الأجنبي لمجموع الودائع 12.6 % في حين بلغت نسبة الديون الممنوحة إلى إجمالي الودائع
84.8 % .

و نختتم كلمتنا بالإحصائية التالية و التي تبين مجموع النقود المعدنية و الورقية المصدرة و
ذلك لغاية شهر تشرين الأول / أكتوبر 2010 م ، حيث :

* بلغ مجموع النقود المعدنية المصدرة 4997 مليون ليرة سورية مقسمة كما يلي : 204
مليون ليرة سورية من فئة الليرة ، 81 مليون ليرة سورية من فئة الليرتين ، 756 مليون ليرة
سورية من فئة الخمس ليرات ، 1398 مليون ليرة سورية من فئة العشر ليرات ، 2557
مليون ليرة سورية من فئة الخمسة و العشرين ليرة .

بلغ مجموع النقود الورقية المصدرة 566153 مليون ليرة سورية موزعة على النحو التالي :
153 مليون ليرة سورية من فئة الخمس ليرات ، 145 مليون ليرة سورية من فئة العشر
ليرات ، 108 مليون ليرة سورية من فئة الخمسة و العشرين ليرة ، 4666 مليون ليرة
سورية من فئة الخمسين ليرة ، 10265 مليون ليرة سورية من فئة المائة ليرة ، 22075
مليون ليرة سورية من فئة المائتين ليرة ، 184465 مليون ليرة سورية من فئة الخمسمائة
ليرة ، 343356 مليون ليرة سورية من فئة الألف ليرة .

و بذلك يكون قد بلغ مجموع النقد المصدر لغاية تشرين الأول / أكتوبر 2010 م ما قيمته
571150 مليون ليرة سورية بزيادة قدرها 9.78 % عن نفس الفترة من عام 2009 م .

هذا و دمتم بود ، والسلام عليكم و رحمت الله تعالى و بركاته .
والسلام خير ختام ...

عن / إدارة موقع و مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية
أ. محمد حكم الدين شي



The screenshot shows the Economicat.com website interface. At the top, there's a navigation bar with 'الرئيسية', 'المنتدى', 'المكتبة', and 'كليل الشركات العالمية'. Below this is a search bar and a list of articles. A large red stamp with the text 'إيكونوميكات! كمن علي اطلاع' is superimposed over the middle of the page. At the bottom of the stamp, the URL 'Http://Economicat.Com' is written in large white letters. The website content includes a news article about the 'World Finance 2010' award for the Islamic Bank of Syria, a section for 'الصفحة الرئيسية' with a list of links, and a calendar for the month of May.

حرب العملات

سيد أحمد السلوم *

بعد الأزمة المالية العالمية التي ضربت بالاقتصاد العالمي مؤخراً، والتي أُلقت بثقلها بشكل مباشر على الاقتصاد الأمريكي بمرحلة أولى، ثم على الاقتصادات العالمية الأخرى، شهد عام 2010 بدء التعافي والتحسين في أداء الاقتصاد العالمي، وكان هذا العام بدءاً لحرب عالمية جديدة وبطابع جديد للحروب، (حرب العملات) هذه الكلمة التي أطلقها وزير المالية البرازيلي جيدو ماتييجا على ما يدور في الساحة الاقتصادية العالمية.

وإذا أردنا أن نضع تعريفاً لهذه الحرب فبإمكاننا القول أن حرب العملات هي قيام الدول بالتلاعب بقيمة عملاتها وتخفيضها أو منعها من الارتفاع في محاولة منها لتشجيع صادراتها وخفض مستورداتها وبالتالي تخفيض العجز في ميزانها التجاري أو تحقيق الفوائض فيه، ومن ثم رفع مستويات التشغيل ورفع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو.

وفي خطتها لتخطي الأزمة المالية واستعادة انتعاشها الاقتصادي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بضخ كميات كبيرة من الدولار

إذاً بإمكاننا القول أن حرب العملات اشتعل فتيلها بادئ ذي بدء بين اليوان الصيني والدولار الأمريكي، حيث تتهم الولايات المتحدة الصين بأنها تتدخل وبشكل مباشر للحفاظ على سعر اليوان منخفضاً وعدم تركه يتحرك بحرية ليصل إلى متسوياته الفعلية وفقاً لقوى العرض والطلب. وهذا ما يؤكد صندوق النقد الدولي الذي يعتبر أن سعر اليوان أقل من قيمته الفعلية

وإذا أردنا أن نضع تعريفاً لهذه الحرب فبإمكاننا القول أن حرب العملات هي قيام الدول بالتلاعب بقيمة عملاتها وتخفيضها أو منعها من الارتفاع في محاولة منها لتشجيع صادراتها وخفض مستورداتها وبالتالي تخفيض العجز في ميزانها التجاري أو تحقيق الفوائض فيه، ومن ثم رفع مستويات التشغيل ورفع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو.

وإذا أردنا أن نضع تعريفاً لهذه الحرب فبإمكاننا القول أن حرب العملات هي قيام الدول بالتلاعب بقيمة عملاتها وتخفيضها أو منعها من الارتفاع في محاولة منها لتشجيع صادراتها وخفض مستورداتها وبالتالي تخفيض العجز في ميزانها التجاري أو تحقيق الفوائض فيه، ومن ثم رفع مستويات التشغيل ورفع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو.

وإذا أردنا أن نضع تعريفاً لهذه الحرب فبإمكاننا القول أن حرب العملات اشتعل فتيلها بادئ ذي بدء بين اليوان الصيني والدولار الأمريكي، حيث تتهم الولايات المتحدة الصين بأنها تتدخل وبشكل مباشر للحفاظ على سعر اليوان منخفضاً وعدم تركه يتحرك بحرية ليصل إلى متسوياته الفعلية وفقاً لقوى العرض والطلب. وهذا ما يؤكد صندوق النقد الدولي الذي يعتبر أن سعر اليوان أقل من قيمته الفعلية

وإذا أردنا أن نضع تعريفاً لهذه الحرب فبإمكاننا القول أن حرب العملات اشتعل فتيلها بادئ ذي بدء بين اليوان الصيني والدولار الأمريكي، حيث تتهم الولايات المتحدة الصين بأنها تتدخل وبشكل مباشر للحفاظ على سعر اليوان منخفضاً وعدم تركه يتحرك بحرية ليصل إلى متسوياته الفعلية وفقاً لقوى العرض والطلب. وهذا ما يؤكد صندوق النقد الدولي الذي يعتبر أن سعر اليوان أقل من قيمته الفعلية

* بكالوريوس علوم مصرفية
مدير موقع ومجلة إيكونوميكات



currency war

خلال العامين الأخيرين بنسبة 39% مما ألق الضرر الكبير بالصادرات البرازيلية إلى الولايات المتحدة.

ومن جهة أخرى وبالعودة إلى الحكومة الصينية التي قامت خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2010 بشراء 2.3 تريليون ين ياباني بهدف تخفيض قيمة اليوان الذي ارتفع مقابل الدولار نتيجة السياسة الأمريكية سالفة الذكر، مما أضر بالين الياباني الذي ارتفع سعر صرفه مقابل الدولار، وعاكس خطط

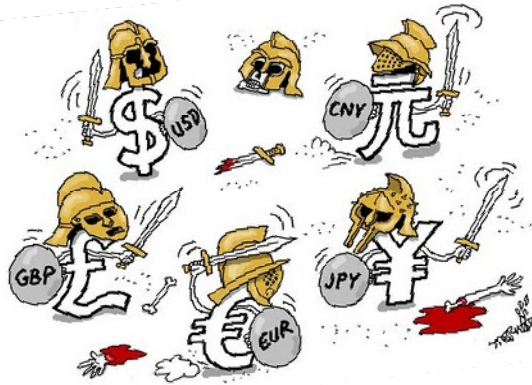
الحكومة اليابانية في تخفيض سعر صرف الين وتشجيع النمو الاقتصادي الياباني، مما دفع المركزي الياباني بالاتجاه نحو شراء الدولار الأمريكي لامتناس الارتفاع الناتج عما قامت به الصين.

وبالطبع لم يبقَ اليورو خارج مدار الحرب، فقد أعلنت الصين أنها ستعمل على شراء السندات الحكومية اليونانية مرتفعة المخاطر والمقومة باليورو في محاولة منها لمنع اليورو من الانخفاض في مواجهة اليوان الصيني.

وأمام ما تقوم به الصين من تحركات للحفاظ على سعر اليوان منخفضاً مقابل العملات الأخرى، تجد الدول الأوروبية واليابان نفسها عاجزة عن الرد على الصين كون اليوان لا يعتبر من العملات القابلة للتحويل أصلاً، مما يدفعها إلى التحرك باتجاه الدولار الأمريكي، وكل ذلك في النهاية يصب غير الصالح الأمريكي.

بكثير، حيث يفترض مع وجود الطلب العالمي الكبير على المنتجات الصينية يفترض ارتفاع سعر اليوان بشكل كبير.

وتقوم الصين بين الحين والآخر بالتدخل في أسواق سعر الصرف الأجنبي مستخدمة احتياطاتها الضخمة من العملات الأجنبية لإبقاء سعر اليوان منخفضاً، حيث تقدر احتياطات الصين النقدية بقرابة 2.6 تريليون دولار أمريكي.



على الجانب الآخر وبالتوازي تقوم الولايات المتحدة كما أسلفنا بالعمل على استعادة قوتها الاقتصادية، حيث قامت بطرح كميات كبيرة من الدولار، وتبقي على معدلات الفائدة فيها منخفضة لتشجيع الاستثمار، الأمر الذي يدفع برؤوس الأموال بالتحرك خارج الولايات المتحدة بحثاً عن معدل العائد الأعلى في الدول الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع قيمة الدولار مجدداً أمام عملات هذه الدول. حيث يتدخل الفدرالي الأمريكي مشترياً للسندات الحكومية الأمريكية طويلة الأجل بما يؤدي إلى رفع أسعار هذه السندات وبالتالي تخفيض عوائدها، الأمر الذي يدفع المؤسسات المالية المستثمرة بهذه السندات لبيعها وإعادة استثمار عوائد البيع في الدول الأخرى ذات معدل العائد الأعلى، مما يضر بعملات هذه الدول.

وعلى التوازي تنتقد البرازيل الحكومة الأمريكية في سياستها هذه، خاصة وأن الريال البرازيلي قد ارتفع مقابل الدولار الأمريكي

فالسوق المشتركة، ثم الإتحاد الاقتصادي، ثم الإتحاد الكامل، حيث يتم إلغاء القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحد التعرفة الجمركية، وتلغى القيود على انتقال عناصر الإنتاج وتوحد السياسات الاقتصادية.

أما العالم الإسلامي فهو يتميز بالامتداد الجغرافي الواسع، وإطلالته على معظم بحار العالم ومحيطاته، وله اتصال بالغرب من خلال المحيط الأطلسي، وكذا بالشرق من خلال المحيط الهادي، وأيضاً بالجنوب من خلال المحيط الهندي. ويوجد بالعالم الإسلامي أهم المضائق العالمية مثل مضيق باب المندب، ومضيق جبل طارق، ومضيق البوسفور والدردنيل. كما أن العالم الإسلامي تتعدد مظاهره المناخية وتتنوع. ولذا، فالعالم الإسلامي يمتد على مساحة جغرافية واسعة. وينتج العالم الإسلامي الكثير من الحاصلات الزراعية، ويوجد به الكثير من المعادن، مما جعل العالم الإسلامي متميزاً من ناحية الأهمية الاقتصادية.

أما المسلمون، فهم يتوزعون على القارات الخمس، ولكن الغالبية العظمى تتركز في قارتي آسيا وأفريقيا، وحسب آخر الإحصاءات فإن تعداد سكان العالم الإسلامي ربما تجاوز مليار نسمة.

ووفقاً لبعض الإحصاءات العالمية فإن العالم الإسلامي ينتج 70% من بترول العالم، وينتج طاقة كهربائية لا تقل عن تلك النسبة، و68% من القطن الخام، و100% من المطاط

يعيش العالم المعاصر عصر التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وهذا ما يدعونا إلى التفكير بجدية في ضرورة إقامة تعاون اقتصادي يجمع عالمنا الإسلامي.

فالتعاون الاقتصادي طريق إلى التنمية الاقتصادية وهو مطلب شرعي، إذ على المسلمين أن يقوموا به ويعملوا على تحقيقه وفق الموارد المتاحة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، يقول عز وجل (وتعاونوا على البر والتقوى) (سورة المائدة، الآية: 2). ويقول سبحانه وتعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) (سورة الأنفال، الآية: 60).

ومن المعلوم أن التعاون الاقتصادي يُعدُّ أحد صور التعاون المطلوب شرعاً، فالقوة الاقتصادية مثلاً لا تبنى إلا على أساس اقتصادي متين.

ويُعدُّ التكامل نوعاً من التعاون الاقتصادي، إلا أنه أعمق في أساليبه ودرجته، إذ يشير التكامل إلى عملية توحيد الدول للوصول بها إلى وحدة واحدة.

بيدَ أنَّ التكامل الاقتصادي يعرف على أنه تنسيق يقوم وفق معايير معينة منها، إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للدول.

وتتمثل مراحل هذا التكامل فيما يلي: منطقة التجارة الحرة، فالإتحاد الجمركي،

* مستشار اقتصادي
عضو هيئة تدريس في جامعة الإمام محمد



تحتاج إلى سوق واسعة حتى يكون إنتاجها اقتصادياً.

فالتكامل الاقتصادي للعالم الإسلامي ينبغي أن يستهدف الدعوة إلى الوحدة الإسلامية وتدعيمها كهدف ديني، وكذا المساهمة في التقدم الاقتصادي للعامل الإسلامي والقضاء على تبعية العالم الإسلامي، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للمسلمين كهدف اقتصادي.

إن التكامل الاقتصادي للعالم الإسلامي يستمد مشروعيته من دعوة الإسلام للمسلمين للتعاون والوحدة والأخوة حتى في مجالات النشاط الاقتصادي، وجوانب الحياة الاقتصادية. ومن المتفق عليه بين الفقهاء، هو حرية التجارة بين الأقاليم الإسلامية كما أشارت إلى ذلك آثار كثيرة، منها "لا يدخل الجنة صاحب مكس" مما يعني منع فرض رسوم جمركية على تجارة المسلمين حيث لا مبرر لذلك، إذ أن مال المسلم سوف يخضع لالتزام مالي رئيس وهو الزكاة، وفرض المكس أو الرسوم الجمركية يعني تكرار الالتزام المالي على مال المسلم.

وختاماً، فمن الأمور اللازمة لإقامة تعاون اقتصادي، أو تكامل اقتصادي للعالم الإسلامي:

1. تزامن التنسيق السياسي مع التكامل الاقتصادي.
 2. زيادة حجم التعامل التجاري بين البلاد الإسلامية.
 3. إزالة العوائق أمام انتقال عناصر الإنتاج.
 4. تخفيف القيود التجارية وإلغاء القيود الجمركية.
 5. توحيد السياسات الاقتصادية وكذا القرار السياسي المشترك.
 6. إنشاء سلطة عليا للمتابعة والتقويم.
- ومن أجل زيادة حجم التبادل التجاري وتنمية هذا التبادل ينبغي إيجاد مجلس اقتصادي

الطبيعي، و40% من خام الحديد، و64.5% من البوكسيت، و48% من النحاس، و89% من المنجنيز، و92% من الكروم، و36% من الفوسفات، و93% من القصدير.

كل هذه الامتيازات للعالم الإسلامي، وهذا العدد من السكان، وهذه الرقعة المساحية البالغة 25 مليون كم²، تستدعي ضرورة إقامة نوع معين من التكامل أو الإتحاد أو التعاون أو التكتل أو المناطق المشتركة.

وحقيقة الأمر، فإن التكتل الاقتصادي للعالم الإسلامي مازال غائباً، على الرغم من

بعض الاتفاقيات التي تمت من خلال الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرهما، مثل: اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، واتفاقية السوق العربية المشتركة واتفاقية التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي.

إلا أن هذه الاتفاقيات لم توضع بعد موضع التنفيذ، والدليل غياب التنسيق، إضافة إلى ضعف التعامل التجاري بين البلاد العربية ومحدودية حجمه، وغير ذلك، مما يؤكد غياب التكامل الاقتصادي للعالم الإسلامي حتى الآن، وإن كانت المحاولات التي يقوم بها مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والبنك العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع، وصندوق التضامن الإسلامي وغيرها، تبشر بخير إن شاء الله في المستقبل القريب.

إن التكامل الاقتصادي للعالم الإسلامي له إيجابياته، إذ يهيئ للعالم الإسلامي سوقاً متسعة، بل إن العالم الإسلامي يصبح أكبر سوق على مستوى العالم، ومن المعلوم أن الصناعات

ز. المساهمة في برامج الخصخصة الاقتصادية.

ح. تحقيق مبدأ العولمة وفق أسس صحيحة وسلمية.

ومع أهمية مثل هذه الأدوار التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال المسلمين، لكن تحول دون تنمية هذا التعاون مجموعة من العقبات والصعوبات مثل:

1. عقبات خارجية وسياسية: سياسة كل دولة داخلياً وخارجياً.

2. عقبات إدارية ومؤسسية: لوائح دستور كل دولة.

3. عقبات قانونية وتنظيمية: التنظيمات القانونية لصيغ التعاون.

4. صعوبات جغرافية، ونقل ومواصلات.

ويمكن للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع ربط رجال الأعمال المسلمين بعضهم ببعض، من خلال الغرف التجارية الصناعية المشتركة، في كل دولة إسلامية، إضافة إلى مجلس الغرف التجارية الصناعية، وكذا وزارات التجارة والصناعة في الدول الأعضاء.

وعليه، فإن الغرفة الإسلامية تستطيع القيام بربط رجال الأعمال بعضهم ببعض من خلال:

أ. آليات تنسيق محددة.

ب. قنوات تعاون موحدة.

ج. لقاءات علمية مشتركة.

د. مؤتمرات اقتصادية.

هـ. ندوات استثمارية.

و. إصدار دليل موحد لرجال الأعمال في البلاد الإسلامية.

أعلى، وتوحيد السياسات الاقتصادية، وتيسير انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة.

إن قيام السوق الإسلامية المشتركة أمل يراود كل مسلم، فضلاً عن رجال الأعمال المسلمين، وواقع العالم المعاصر يفرض ضرورة قيام هذه السوق، فالعالم في الغرب يسعى جاداً في إقامة صور وصيغ تعاونية وأسواق موحدة، واتفاقيات تكاملية ومشروعات مشتركة، فهناك السوق الأوروبية المشتركة، واتفاقيات الجات، وجولات الأورجواي، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وغيرها كثير. في حين أن مجالس التعاون، واتفاقيات التعاون، والمشروعات المشتركة بين البلاد الإسلامية قليلة جداً.

بيد أن تحسّن الأحوال المعيشة، وازدهار الأنشطة الاقتصادية، والتقدم الاقتصادي، والاستقلال السياسي، والازدهار الاجتماعي وتحسن العلاقات بين دول العالم الإسلامي يقوّي فرص نجاح قيام السوق الإسلامية المشتركة.

ومن الدوافع لإقامة سوق إسلامية مشتركة: مبررات التعاون المشترك، ونمو العلاقات المختلفة بين الدول، وخطورة الانعزالية عن العالم، والقوة الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي، وتنمية إستراتيجيات الاعتماد الذاتي والاكتفاء الذاتي والصناعة الوطنية والتعاون المشترك والتكامل الموحد.

ويتمثل دور رجال الأعمال المسلمين في تقوية أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية فيما يلي:

أ. فتح قنوات استثمارية مشتركة.

ب. دعم خطط منظمة المؤتمر الإسلامي.

ج. تحقيق أهداف البنك الإسلامي للتنمية.

د. المشاركة في تمويل صندوق التضامن الإسلامي.

هـ. إقامة المشروعات التنموية المشتركة.

و. الدعوة إلى جمعية، أو مؤسسة، أو هيئة مشتركة تجمع رجال الأعمال المسلمين.



نوادي إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية

بنوك - أسواق المال

تأمين - إدارة مالية

إدارة مخاطر مالية

○○○○○○○

<http://FinancialScience.info>



الاندماج المصرفي : قرار استراتيجي لمواجهة المنافسة

مع إشارة إلى الجزائر

بقلع : د . شريف غياط * - د. محمد بوقومج **

مقدمة:

التوسع في استخدام المعاملات المصرفية الإلكترونية،

وتبني إدارة الجودة الشاملة والخصوصية، والتي انعكست بشكل واضح على الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم.

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة، التي تسعى إلى تسليط الضوء على الاندماج البنكي كأحد أهم القرارات التي يمكن أن تتخذ من قبل البنوك في مواجهة المنافسة الشرسة وتحسين القدرات التنافسية في ظل عولمة مالية سمتها الأساسية اندماج الأسواق المالية الدولية وترابطها.

وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة في ثلاث محاور رئيسة هي:

المحور الأول: الاندماج البنكي: خلفية نظرية

المحور الثاني: الاندماج البنكي والقدرة التنافسية للبنوك

المحور الثالث: مكانة الجزائر من الاندماج البنكي

لم تعد النشاطات البنكية أمرا محصورا في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين، ولكنها أصبحت عملية يومية تهتم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات والمنظمات، وتتزايد أهميتها يوم بعد يوم بسبب ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة. حيث يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة وبخاصة العولمة المالية، والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات والتحولات الجذرية التي شهدتها البيئة المالية والمصرفية المعاصرة، والتي كان في طبيعتها الاتجاه المتصاعد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي كانت تحول دون تطور وتوسع البنوك في أنشطتها، سيما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) والتي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا الشأن.

إن العلاقة وطيدة بين العولمة والجهاز المصرفي، وتتضح هذه العلاقة من خلال التحديات التي تواجهها، وأهمها التوجه نحو البنوك الشاملة، الاندماجات المصرفية،

* كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

جامعة قلمة

** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

جامعة قلمة



ويصبح مصرفا واحدا، ويتخذ المصرف الجديد اسما جديدا عادة ما يكون اسم المؤسسة الدامجة أو اسم مشترك بينهما، وتضاف أصول وخصوم البنك المدمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج" (صفوت عبد السلام، عوض، 2003).

وإذا ما نظرنا إلى

مفهوم الاندماج البنكي من الناحية القانونية، "فهو ذو طبيعة عقدية، أي عبارة عن عقد تقوم به الإدارة بين بنكين أو أكثر بمقتضاها يتم الاتفاق بين مجلس إدارة البنكين يتم بموجبها تملك المساهمين في البنك (ب) لأسهم في البنك (أ)، ويترتب على ذلك زوال الشخصية القانونية للبنك (ب). (حسان خضر، 2010)

يتضح مما سبق أن الاندماج البنكي يقوم على أربعة عناصر أساسية (أحمد محمد محرز، 1997).

وجود بنكين أو أكثر قائمين قبل الاندماج.
اتفاقية اندماج تربط بين البنوك المعنية؛
وضع كافة الشركاء لحصصهم في هذه البنوك في مجموع مشترك لتكوين رأس مال واحد؛

فناء الشخصية المعنوية للبنوك المندمجة.
وباعتبار أن الاندماج البنكي هو الانتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل، فإنه بذلك يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها (زهية بركان، 2005):

- المزيد من الثقة والأمان لدى العملاء والمتعاملين؛
- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان البنكي الجديد، تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار؛



المحور الأول

الاندماج البنكي :

خلفية نظرية

لا ريب في أن موضوع اندماج البنوك فيما بينها، بات اليوم مرتبط ارتباطا وثيقا بمسيرة التغييرات

والتطورات المتعلقة بانفتاح الأسواق، وكذا اتساعها وتحررها من كافة العراقيل والقيود. وبالتالي أصبح الاندماج المصرفي يتزايد بصورة كبيرة بفعل عدة متغيرات نخص بالذكر منها:

- اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية، التي تدخل ضمن اتفاقية الجات 94 أو ما يعرف بالمنظمة العالمية للتجارة.

- كفاية رأس المال، بما لا يقل عن 8 % من قيمة الالتزامات البنكية لأي مصرف، زيادة على ما أفرزته ثورة المعلومات والتكنولوجيا من تقدم وتطور معلوماتي.

لقد تعددت الرؤى حول الاندماج البنكي، فهناك من يرى على أنه: هدفا في حد ذاته لأنه يحقق فوائد كثيرة تنجم عن اقتصاديات الحجم، أو اتساع نطاق العمليات، بينما يعتبره البعض الآخر: تجاوبا مع موجة جديدة أطلقوا عليها "Mega Mania" واعتبروا أنها لم تحقق النتائج المرجوة.

1.1 مفهوم الاندماج البنكي

تعددت تعاريف الاندماج البنكي في مجال اقتصاديات البنوك، حيث يعرف من الناحية الاقتصادية: "على أنه تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك على استقلاليته ويدخل في البنك الدامج،

البنك الجديد، ويفيد ذلك أن البنك الجديد سوف يؤدي إلى المزيد من الخدمات إلى العملاء مما يكسبه مزايا تنافسية جديدة.

2.2.1. الاندماج البنكي حسب طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج: ونميز فيه الأنواع الآتية (حسان خضر، 2010):

(أ) الاندماج الطوعي: ويتم بموافقة مجلس إدارة المصرفين الدامج والمندمج، بهدف تحقيق مصلحة مشتركة، وجدير بالملاحظة أن السلطات النقدية في العديد من الدول تشجع هذا النوع من الاندماج لتحقيق الحجم الاقتصادي الأمثل للوحدات المصرفية، وجعلها قادرة على مواجهة المنافسة وتحقيق معدلات أعلى من الربحية والنمو.

(ب) الاندماج القسري: تلجأ إليه السلطات النقدية كأحد الحلول التقنية للجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية مع الإشارة إلى أن هذا النوع من الاندماج يتم بصفة استثنائية وفقا لظروف تحددها السلطات النقدية خدمة للاقتصاد الوطني.

(ج) الاندماج العدائي: ويتم ضد رغبة مجلس إدارة البنك المدمج، نظرا لتدني السعر الذي يقدمه المصرف الدامج، أو لرغبته بالاحتفاظ باستقلاليتة، ويحدث عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على بنك يتميز بإمكانات جيدة، وهذا ما يجعل البنوك الأخرى تريد الاستيلاء عليه ودعمه بإدارة قوية تحقق الاستغلال الأمثل لموارده.

(د) الاندماج البنكي وفقا لمعايير أخرى: حيث يمكن للاندماج البنكي أن يأخذ أشكالا أخرى أثبتتها التجارب العملية في هذا المجال، ونذكر منها ما يلي (زهية بركان، 2005):

• إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة، والتي تسمح للكيان البنكي الجديد من كسب شخصية أكثر نضجا.

2.1. أنواع الاندماج البنكي

كما هو معلوم للاندماج البنكي أنواع متعددة ومختلفة، ولكل منها دواعي استعمال، لذا نرى من الضرورة بمكان تبويبها وتقسيمها وفقا لعدة اعتبارات لعل أهمها:

- طبعة النشاطات للوحدات المنتجة؛
- طبيعة العلاقة بين الأطراف المندمجة.

1.2.1. الاندماج البنكي وفقا لطبيعة نشاط الوحدات المندمجة: يتنوع الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط البنوك المندمجة إلى الاندماج الأفقي، الاندماج الرأسي، والاندماج المختلط (أحمد التوني، 2007).

(أ) الاندماج البنكي الأفقي: ينشأ بين بنكين أو أكثر، يعملان في النشاط نفسه، أو الأنشطة المترابطة فيما بينهما، كالبنوك التجارية أو بنوك الاستثمار، وهذا النوع يخلق مشكلة نمو وتزايد الاحتكارات البنكية العملاقة في السوق، مما أدى إلى تدخل الحكومات بتنظيم مثل هذا النوع من الاندماجات، نظرا لما لها من تأثير سلبي على المنافسة، وتتيح الحصول على أرباح احتكارية.

(ب) الاندماج البنكي الرأسي: هو الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى، بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتدادا للبنك الكبير.

(ج) الاندماج البنكي المختلط: هو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها، مثل الاندماج الذي يتم بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة، وهو ما يعني اختلاف الخدمات التي يقدمها

- ◆ ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفي كالإعفاءات الضريبية وغيرها؛
- ◆ دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية على السواء في هذا المجال، لاستخلاص الدروس المستفاد منها وإمكانية تطبيقها على حالات الاندماج في البنوك المحلية؛
- ◆ زيادة على ما سبق، فإنه يتعين أيضا على المصرف الجديد أن يتميز بالشمولية (عبد المطلب عبد الحميد، 2000). وذلك لتمكينه من مسايرة ومواكبة التغيرات والتطورات، حتى يزداد ويتعاضد دوره في النشاط الاقتصادي وبالأحرى يتمكن من تحقيق معدلات نمو مرتفعة وذلك عبر قيامه وتوليه أداء وتقديم كافة الأنشطة والخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية ووظائف تنموية.

4.1. العلاقة بين الاندماج البنكي والخصوصية

هناك جدل كبير قائم حول الاندماج والخصوصية، حيث يثار في هذا الموضوع تساؤل فيما يخص الأسبقية والأفضلية بينها، وأي منهما يسبق الآخر، الاندماج المصرفي أم الخصوصية أو العكس؟ ومن المعلوم أن هذا الجدل غير مثار على مستوى الدول المتقدمة، لأن معظم التجارب فيها حدثت بين بنوك القطاع الخاص، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك أوروبا، إذ أنه لا مجال للمفاضلة بين من يسبق من في هذه الدول؟

غير أن الأمر ليس كذلك في الدول النامية، حيث يظهر رأي آخر مفاده: أن خصوصية البنوك ينبغي أن تسبق الاندماج بحيث يحدث هذا الاندماج على أسس إدارية واقتصادية سليمة وفعالة وان يكون هناك إعادة لهيكل العمالة التي تعتبر العامل الرئيسي وراء ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية بشكل كبير عما هو موجود في الدول المتقدمة (عبد المطلب عبد الحميد، 2001).

1. الاندماج بالابتلاع التدريجي: يتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر تدريجيا، من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه.

2. الاندماج بالحيازة: ويتم من خلا شراء أسهم البنك الذي يتم إدماجه.

3. الاندماج بالامتصاص الاستيعابي: ويتم من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها، مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان..... الخ.

4. الاندماج بالضم: يقوم على مجلس إدارة موحد للبنكين معا.

5. الاندماج بالمزج: يتم من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر، لينتج كيان مصرفي جديد هو خليط بين البنكين.

3.1. ضوابط نجاح الاندماج البنكي

لنجاح الاندماج البنكي لابد من مراعاة بعض الضوابط نخص بالذكر منها:

- ◆ ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول نحو مصرف جديد، وذلك من خلال تقديم كل البيانات التفصيلية عن كل بنك مندمج؛
- ◆ تقديم دراسة كاملة عن النتائج المتوقعة من الاندماج المصرفي والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له ويكون ذلك تحت إشراف السلطة النقدية (البنك المركزي) من حيث سلامتها ومدى دقة نتائجها؛
- ◆ أن يسبق الاندماج المصرفي عملية إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج ويتطلب ذلك علاج مشاكل معينة مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية؛
- ◆ عدم اللجوء إلى الاندماج الإجباري للبنوك إلا في حالات الضرورة؛

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن هناك عدة نتائج إيجابية تسفر عنها عملية الاندماج البنكي، لعل أهمها ما نلخصه في النقاط التالية (2010; www.dihch.com):

- إن الاندماج البنكي، وخاصة بين البنوك الصغيرة، يهيئ الفرصة لتحقيق وفورات الحجم المتعلقة بالتوسع بالاعتماد على التقدم التكنولوجي في عمليات البنك، واستقطاب أفضل الكفاءات وزيادة الثقة الائتمانية في التعامل مع المؤسسات المالية وغيرها؛
- التوسع في فتح أسواق جديدة وخلق مصادر جديدة للإيرادات وتهيئة الظروف لتنوع الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى تعزيز موقع البنك في السوق المصرفية، ودعم نشاطه وزيادة حجم الودائع وتنوع مصادره؛
- خفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية؛
- زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية، تظهر زيادة القدرة على المخاطرة في ظل سياسة التحرير المالي.

وبالرغم من تلك الايجابيات، فإن هذه العملية تظهر بها بعض الآثار السلبية، نذكر منها (Malyneux.P, 1991)

- استغناء المؤسسات المصرفية عن عدد من العاملين بها؛
- حالة عدم الاستقرار الناتج عن إعادة ترتيب أنشطة البنك؛
- زيادة وقع تعثر البنوك الكبيرة على الاقتصاد.

2.2. مراحل تحقيق الاندماج البنكي

لتحقيق الأهداف المرجوة من الاندماج البنكي في زيادة القدرة التنافسية للبنك ومواجهة المنافسة، فلا بد أن يخضع هذا القرار لدراسة دقيقة وشاملة الجوانب والأبعاد لإتمامه بأفضل صورة ممكنة، ولهذا فهو يمر بالعديد من



المحور الثاني

الاندماج البنكي والقدرة التنافسية للبنوك

يعتبر الاندماج البنكي قرارا استراتيجيا هاما للبنوك لمواجهة المنافسة، وزيادة قدراتها التنافسية، كما يعتبر سببا رئيسا في زيادة حدة المنافسة بين البنوك، لذا فاتخاذ قرار الاندماج يجب أن يكون مصحوبا بمراحل مدروسة عند تنفيذه للاستفادة من الأهداف المرجوة منه، وتجنب الآثار غير المرغوبة.

1.2. الاندماج البنكي كألية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك

إن الاندماج البنكي كما سبق وأن أشرنا، هو رد فعل يكاد يكون ضروريا من جهة لمواجهة المنافسة ومن جهة أخرى لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، فهو يستهدف تحسين مستوى أدائها وتدعيم قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، وذلك من خلال الاستفادة من تباين المزايا النسبية التي تتمتع بها تلك البنوك، هذا إلى جانب الاستفادة من تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين، يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، والمحصلة في كل ذلك هو تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار والديمومة وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد في السوق المصرفية العالمية والمحلية.



➤ تحديد الطريقة التي تباشر بها عملية الاندماج المصرفي، من حيث كونها ضم أو استحواذ أو مزج أو اندماج؛

➤ وضع خطة للاندماج البنكي والتي تضع قرار الاندماج.

ورغم ما يحققه الاندماج البنكي من مزايا وإيجابيات في زيادة القدرة التنافسية للبنوك ورفع كفاءتها، إلا أنه لا يخلو من بعض المخاوف والآثار السلبية، كتراجع المنافسة وتزايد الاحتكارات في السوق المصرفية بسبب انخفاض عدد الوحدات المصرفية مع كبر حجمها، كما قد يؤدي إلى تزايد درجة الروتين الإداري والبيروقراطي في الكيان المصرفي الجديد ذي الحجم الكبير، مما قد يخفض من درجة كفاءته، ورغم هذا يبقى الاندماج البنكي أداة للتكيف والتواجد والاستمرار في عصر المنافسة والبقاء للأقوى.

هذا ونشير في الأخير إلى أن من أهم التوجهات التي شهدتها السنوات الأخيرة من القرن الماضي، انتشار هذه الظاهرة بين المؤسسات المالية، سواء داخل الدولة الواحدة، كما وقع في عدد كبير من بنوك الولايات المتحدة الأمريكية والبنوك اليابانية، أو عبر الدول بين بعض البنوك. وفيما يلي استعراض بعض الأمثلة عن أهم الاندماجات البنكية.

اندماج حصل في سنة 1988، بين شركة سيتي غروب المصرفية العملاقة ومجموعة ترافلرز غروب الضخمة للخدمات المالية بصفقة قدرت قيمتها بـ 140 مليار دولار، والشركتان اندمجتا لتكوين شركة عالمية أطلق عليها تسمية (سيتي غروب بنك) تهدف إلى تقديم خدماتها لأكثر من 100 مليون عميل في 100 دولة.

اندماج حدث عام 1999، بين بنك دويتش الألماني وبنكرز تراست الأمريكي، مع العلم

المراحل والتي نوجزها كالتالي (زهية بركان، 2005):

المرحلة الأولى: وتعتبر مرحلة تمهيدية لعملية الاندماج البنكي، من خلال إعداد الهيكلة وتحديد قيمة البنك وأساليب تسديدها، والقيام بدراسة دقيقة للمتعاملين في السوق المصرفي.

المرحلة الثانية: الإعلان عن الاستعداد للاندماج وتحمل النتائج المترتبة عنه؛

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة عن عملية الاندماج، وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد، ومدى تأثيره في السوق المصرفي وكيفية تحقيق أكبر عائد ممكن، وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة.

وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الطرق التي يعتمد عليها لتحقيق عملية الاندماج بقرار إداري تأخذ السلطة المختصة بذلك، ومن أهم هذه الطرق ما يلي:

الطريقة الأولى: تقوم على التقاء رغبة وإرادة بنكين أو أكثر نحو الاندماج البنكي، ويطلق عليها العملية التفاوضية الودية التي تحاول أن تعظم مصلحة المتفاوضين.

الطريقة الثانية: بعد اتخاذ قرار الاندماج البنكي وفقا للأغلبية، وبعد موافقة السلطة النقدية في الدولة يتم شراء النسبة الغالبة من أسهم بنك آخر. ولتحقيق اندماج بنكي ناجح، لا بد أن تحدد في البداية الجوانب التالية:

➤ الأهداف التي يراد تحقيقها؛
➤ تحديد الأسلوب الأفضل لعملية الاندماج المنتظرة، من حيث كونه اندماج رأسي أو اندماج أفقي أو اندماج متنوع

بينها، على أساس أن الاندماج المصرفي يعتبر أحد الآليات الأساسية لتحقيق سوق مصرفية أكثر تنافسية وأكثر تكاملاً. لكن ما حدث في الدول العربية من اندماجات بنكية اقتصر فقط على الوحدات البنكية داخل الدولة الواحدة، مع غياب تسجيل أي اندماج بين هذه الدول. وفيما يلي جدول يوضح أهم الاندماجات البنكية التي وقعت في بعض الدول العربية.

الجدول رقم (01): بعض حالات الاندماج البنكي في البلدان العربية

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدايمج
99-93	لبنان	23 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
99-91	مصر	17 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
98	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
94	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
98	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين والكويت	بنك عمان التجاري
98	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
98	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
97	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
99	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
99	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي

المصدر: إتحاد المصارف العربية، جانفي، 1999

وأن قيمة تلك العملية قد بلغت 9.2 مليار دولار (طارق عبد العال، 1999).

وكرر فعل لهذا الاندماج صرح رئيس اتحاد جمعيات المصارف اليابانيين بأن هذا الاندماج يعتبر صدمة له وللإبانيين، وعليه فإنه يتعين على البنوك اليابانية أن تبذل مزيداً من الجهد لمنع تدفق أموال المستثمرين اليابانيين إلى الأسواق الخارجية.

وإذا ما رجعنا إلى أوروبا فإن أول ما نسجله، هو أن اندماج البنوك لها سمات خاصة تعكسها طبيعة هذه الدول من القوميات المحلية وتعصب الحكومات لأوطانها، رغم ما نعرفه عن أوروبا الموحدة والعولمة. ومهما يكن من أمر هذا التعصب، فإن من بين أهم الاندماجات التي عرفتها أوروبا هو ذلك الاندماج الذي حصل سنة 2000 بين (دوستيشة بنك) و(درسدنر بنك) وهما بنكين كبيرين في ألمانيا، وكذلك الاندماج الذي حدث في سويسرا بين (يونيو بنك سويسر لاند) و(سويس بنك كوربوريشن) (اتحاد المصارف العربية، 2000).

وفي فرنسا، استحوذ (بنك ناسيونال) على (بنك باري با)، وكذلك في بريطانيا استحوذ كذلك (رويال بنك أول سكوتلاند) على (ناشيونال ويستمستر بنك)، إلى جانب الاندماجات التي حصلت في اسكندنافيا وغيرها من دول أوروبا.

إن عملية الاندماج لم تقتصر على الدول المتقدمة فقط، بل امتدت لتشمل بعض الدول النامية كدول أمريكا اللاتينية ومنها الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا وكذلك الدول الآسيوية مثل أندونيسيا وكوريا الجنوبية.... الخ. كما حصلت عملية الاندماج في بعض الدول العربية، وهي في حاجة إلى ذلك سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول العربية فيما



- بنك التنمية المحلية (BDL)
- البنك الجزائري للتنمية (BAD)
- وصندوق التوفير والاحتياط CNEP الذي تحول إلى بنك في عام 1997 إلى جانب البنوك الخاصة التي أنشأت بموجب قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، حيث وصل عدد البنوك المعتمدة منها إلى حوالي 28 بنكا ومؤسسة مالية، منها بنوك جزائرية وأخرى مختلطة، والأخرى فروعاً لبنوك أجنبية، وهي لا تمثل سوى 10% من المحافظ البنكية ومن الموارد المودعة ومن رقم الأعمال ومن حصة السوق الذي لا يزال يعاني جموداً كبيراً بالرغم من الإصلاحات المصرفية (جريدة اليوم، 2003) وهذه البنوك هي:

- بنك الخليفة (KHALIFA BANQUE) الذي أعتمد بتاريخ 1998/07/27، غير أنه سحب منه ذلك الاعتماد في شهر ماي 2003
- بنك الصناعة والتجارة (BCIA)، أعتمد هو الآخر في 1998/09/24، وتم سحب الاعتماد منه في شهر أوت 2003، وقد ساهمت قضايا هذين البنكين في التأثير سلباً على القطاع المصرفي الخاص، الذي لم يعرف تطوراً نوعياً خلال العشرية الماضية. إذ تشير المصادر أن نصيب البنوك الخاصة من قيمة الأموال المرصدة، التي بلغت 1388.2 مليار دينار عام 2002، لم يتجاوز 10% ولم تعرف هذه النسبة أي تطور. بل تراجعت على خلفية أزمات بعض البنوك الخاصة (يومية

من البيانات الواردة في هذا الجدول، يتضح لنا وأن لبنان يعد من أكثر الدول العربية في حالات الاندماج البنكي، حيث بلغت حالات الدمج فيه 23 حالة، تليه مصر بـ 17 حالة اندماج، ثم كل من سلطنة عمان والسعودية بحالتي اندماج في كل منهما، بينما عرفت كل من تونس والمغرب والبحرين عملية اندماج واحدة.

وبمقارنة هذه الحالات مع الدول المتقدمة فهي جد ضعيفة ولا تكاد تذكر، إذ تمثل حوالي 0.5% من

مجموع عمليات الاندماج البنكي العالمية. فعلى سبيل المثال مست عملية الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 9000 مؤسسة مصرفية عام 1992، ثم 7000 في عام 1998، بعد أن كانت 13000 مؤسسة مصرفية، كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا، حيث كان لديها حوالي 800 بنك، ثم أصبحت 450 بنك، لتصل نفس الفترة إلى 30 بنك ومؤسسة مصرفية.

المحور الثالث: مكانة الجزائر من الاندماج البنكي

تبعاً لما تم التعرض له في المحور السابق، وبالعودة إلى الجزائر فإننا نسجل عدم حدوث أي اندماج أو دمج بنكي، رغم ما شهدته المنظومة المصرفية من توسع ملحوظ، حيث يوجد في الجزائر ستة بنوك عمومية وهي:

- البنك الوطني الجزائري (BNA)
- البنك الخارجي الجزائري (BEA)
- القرض الشعبي الجزائري (CPA)
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)



نسبة مساهمة البنوك الخاصة في منحها للقروض جد ضعيفة، إذ لا تتجاوز ما نسبته 5% من إجمالي القروض الممنوحة بمختلف أشكالها. وهكذا تظل حصصها في السوق ضعيفة، والسبب في ذلك يعود لعدة عوامل نوجزها فيما يلي:

✚ إنشاء البنوك الخاصة جاء متأخراً، إضافة إلى عدم امتلاكها لشبكة من الفروع وانحصارها في مناطق محدودة كالمدين الكبرى فقط أو العاصمة؛

✚ البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في حالة انتظار وترقب للسياسات الجزائرية في مجال الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة بشكل عام وإصلاح المنظومة المصرفية بشكل خاص؛

✚ تتصف البنوك الوطنية الخاصة بتوجيه أعمالها بشكل كبير نحو تمويل العمليات التي تتميز بالمضاربة والمردودية السريعة؛ ومهما يكن من أمر فإن الملاحظ هو أن أغلب البنوك الخاصة المعتمدة لا يزال ينحصر نشاطها في عمليات مصرفية محددة على الرغم من استفادتها من التدابير الجديدة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية وترقية الاستثمارات، وهكذا دخلت هذه البنوك في عمليات التوطين ومنح الاعتمادات المستندية والقروض الخاصة بالتعاملات التجارية.

مما سبق يتبين لنا بوضوح مدى التمايز القائم والموجود بين بنوك القطاع العام والبنوك الخاصة، ومنه تتجلى أهمية الدور الإشرافي الذي يمكن أن تقوم به الحكومة والبنك المركزي (بنك الجزائر) في وضع السياسات وضبط شروط المنافسة بغية القيام بعملية الاندماج أو الدمج البنكي لا سيما فيما بين بنوك القطاع الخاص، وفي هذا الإطار، فقد حدد المنشور رقم 01/04 الصادر في 28 أفريل 2004 الرأسمال المسموح به لتأسيس

الخبر، عدد 3830). بالإضافة إلى البنكين السالفي الذكر هناك بنوك أخرى نذكر منها:

- المجموعة الجزائرية للبنوك (CAB) اعتمدت في 1999/10/28
- سيتي بنك (Citi Banque) أعتمد في 1998/05/18
- الشركة العامة (Société Générale) وتحصلت على الاعتماد في 1999/11/4
- الريان الجزائري بنك (Rayen Algérien Banque) وتم اعتماده في 2000/10/8
- البنك العربي (Banque Arab) وحصل على اعتماده في 2001/10/15
- بنك البركة (Baraka Bank) واعتمد 1999/11/03
- BNP Paribas وتم اعتماده في 2002/01/31
- Arab Banking Corporation اعتمد في 2001/10/15
- Natiexis Amana Banque اعتمد في 1999/10/27
- زيادة على ما سبق ذكره من بنوك خاصة، هناك مؤسسات مالية أخرى كيونيو بنك، الذي حصل على اعتماده بتاريخ 7 ماي 1995، ومونه بنك الذي اعتمد في 08 أوت 1998، وكذلك البنك الجزائري الدولي الذي شرع في النشاط بموجب الاعتماد المتحصل عليه في 21 فيفري 2000. ورغم هذا العدد من البنوك الخاصة إلا أن البنوك العامة تبقى المهيمنة على الساحة الاقتصادية، حيث تسيطر لوحدها على تمويل الاقتصاد الوطني، مع العلم وأنها تتحصل على 90% من الموارد وتقدم حوالي 95% من القروض، في الوقت الذي تبقى فيه



الذي لا تزال فيه البنوك الخاصة عاجزة عن الارتقاء إلى المستوى المطلوب. إما لكونها تقوم بتمويل النشاطات ذات الربح السريع ومن ثم لا تحتاج إلى منافسة كبيرة، وهو ما لا يتفق مع ظاهرة العولمة الاقتصادية بصفة عامة والعولمة المالية بصفة خاصة. أو لكونها تسعى إلى منافسة البنوك الأخرى غير أنها عاجزة في ذلك لقلّة مواردها المالية من جهة، وتباين المستوى الفني والتكنولوجي وغياب التنظيم الإداري السليم من جهة أخرى. وعليه وجب عليها مواكبة العولمة المصرفية بتطبيق الاندماج البنكي.

الهوامش:

1. صفوت عبد السلام عوض، الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 98
2. حسان خضر، الدمج المصرفي، مجلة جسر التنمية، العدد 45، فيفري 2010، ص 3.
3. أحمد محمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 26.
4. زهية بركان، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ماي 2005، ص 175.
5. أحمد التوني، الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ص 74-75.
6. حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 3
7. زهية بركان، مرجع سبق ذكره، ص 178

بنك جديد بـ 2.5 مليار د ج، أي ما يعادل 36.4 مليون دولار، بعدما كان مجدد بـ 500 مليون د ج سابقا بموجب النظام 03/11 الصادر عن بنك الجزائر والمؤرخ في 26 أوت 2003 (الجريدة الرسمية، 2004).

لا شك في أن هذه الزيادة في رأس المال من شأنها تعزيز وتدعيم قاعدة رأسمال هذه البنوك، ومضاعفة حجم أصولها وهو ما يمكن أن يتحقق من عمليات الدمج أو الاندماج البنكي خاصة فيما بين البنوك الصغيرة، أو بينها وبين البنوك الكبيرة، حتى تصل إلى الحجم الكبير بما يؤهل البنك ويجعله قادرا على مواجهة المنافسة، وبالتالي يتيح له الاستعمال المتزايد للتكنولوجيات المتقدمة وما يترتب عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا كأحد إفرزات عصر العولمة.

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على مدى أهمية الاندماج المصرفي وكيفية انجازه سواء على المستوى المحلي أو الدولي، أي بين بنكين من جنسيتين مختلفتين، ومن ثم معرفة الكيفية التي يؤثر ويزيد بها في القدرة التنافسية. وفي هذا الشأن تم الإشارة إلى بعض الاندماجات البنكية التي عرفتها بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الاندماجات التي وقعت بين بنوك بعض الدول الأوروبية، دون أن نهمل تلك التي عرفتها الدول النامية وعلى وجه الخصوص الدول العربية.

وإن كان بالنسبة للجزائر لم يحدث لحد الساعة أي دمج بنكي نظرا للهيمنة الواضحة للبنوك العمومية التي تسيطر على معظم تمويل الأنشطة الاقتصادية، في الوقت



8. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 170.
9. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر 2001، ص 153
10. www.dihch.com
- عمر عبد الله، الاندماج المصرفي والتحديات التي واجه البنوك العربية
11. Malyneux.P, Banking, Mc Millan Ltd, London, 1991, P 168
12. زهية بركان، مرجع سبق ذكره، ص 181-182
13. طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على البنوك، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص ص 199-203.
14. اتحاد المصارف العربية، مارس 2000، ص 107
15. جريدة اليوم، عدد 1489 س.حاج إبراهيم، تدابير جديدة في اعتماد البنوك الخاصة.
16. يومية الخبر، عدد 3830 ص.حفيظ، بعد عشر سنوات على تحرير القطاع البنكي.
17. الجريدة الرسمية، عدد 27، الصادرة بتاريخ 2004/04/28.

بعد الانتهاء من هذه الموسوعة، سوف تكون قادراً على:

- تعريف النسب المالية وأهميتها.
- معرفة أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي.
- معرفة الهدف من كل مجموعة وما هي النسب التي تتضمنها.
- تطبيق هذه النسب تطبيقاً عملياً على القوائم المالية لأي شركة ترغب بها.
- القدرة على اتخاذ القرار الاستثماري بالاستثمار بأسهم شركة ما أو لا.
- القدرة على الحكم على الأداء المالي لأي شركة و كذلك فعاليتها أدائها المالي.

كنا قد تحدثنا في العدد الرابع عن المجموعة الثانية من النسب المالية والتي تعرف بنسب النشاط (التشغيل) وذكرنا بأنه يقصد بنسب النشاط مجموعة النسب التي تبين قدرة الشركة على تحويل ما لديها من أصول في الميزانية العمومية إلى نقدية أو مبيعات، و لذلك تحظى باهتمام كبير من إدارة الشركة والدائنون ليتم من خلالها تحديد مدى كفاءة و فاعلية إدارة الشركة لأصولها.

وذكرنا في معرض حديثنا عن دلالتها ومكوناتها بأنه يتم التعبير عنها بعدد مرات (Times)، فإذا كان معدل دوران الأصول الثابتة 1.20 فيعبر عن ذلك بكلمة: مرة، أي أن كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول الثابتة قد حققت مبيعات قدرها 1.20 وحدة نقدية. و تجدر الإشارة قبل البدء بالتطبيق العملي لهذه المجموعة، بأن مجموعة نسب النشاط Activity Ratio تتكون من أربع نسب أساسية كالتالي:

- معدل دوران إجمالي الأصول: Total Assets Turnover
- معدل دوران الأصول الثابتة: Fixed Assets Turnover
- معدل دوران المخزون: Inventory Turnover
- متوسط فترة التحصيل: Average Collection Period

تطبيق عملي لنسب النشاط على قائمة المركز المالي لشركة تويوتا

سنعتمد في مثالنا على مقارنة نتائج النسب الخاصة بشركة تويوتا مع متوسط معدل الصناعة (Industry Average) لجميع الشركات العاملة في نفس القطاع سواء أكانت منافسة على الصعيد الداخلي في اليابان أو خارجية كشركات المنافسة الإقليمية أو العالمية.

* كاتب اقتصادي – ماجستير في التمويل



نقاط توضيحية هامة لفهم التطبيق العملي

- تنتهي الدورة المالية لشركة تويوتا في الشهر الثالث آذار / مارس من كل عام، ولذلك فإن البيانات المالية لعام منصرم تصدر في الحادي و الثلاثين من شهر آذار / مارس للعام الذي يليه.
- فمثلاً، تصدر القوائم المالية لشركة تويوتا عن عام 2010 وذلك في 2011/03/31 والقوائم المالية لعام 2009 في 2010/03/31
- معدل دوران إجمالي الأصول = Total Assets Turnover = صافي المبيعات / متوسط إجمالي الأصول
- معدل دوران الأصول الثابتة = Fixed Assets Turnover = صافي المبيعات / متوسط مجمل الأصول الثابتة
- وسطي فترة التحصيل = Average Collection Period = الحسابات المدينة / (صافي المبيعات/ 360).
- معدل دوران المخزون = Inventory Turnover = تكلفة البضاعة المباعة / وسطي المخزون
- متوسط الصناعة Industry Average: هو متوسط النسب المالية للشركات العاملة ضمن قطاع معين

نقاط توضيحية هامة لفهم التطبيق العملي

- تنتهي الدورة المالية لشركة تويوتا في الشهر الثالث آذار / مارس من كل عام، ولذلك فإن البيانات المالية لعام منصرم تصدر في الحادي و الثلاثين من شهر آذار / مارس للعام الذي يليه.
- فمثلاً، تصدر القوائم المالية لشركة تويوتا عن عام 2010 وذلك في 2011/03/31 والقوائم المالية لعام 2009 في 2010/03/31
- معدل دوران إجمالي الأصول = Total Assets Turnover = صافي المبيعات / متوسط إجمالي الأصول
- معدل دوران الأصول الثابتة = Fixed Assets Turnover = صافي المبيعات / متوسط مجمل الأصول الثابتة
- وسطي فترة التحصيل = Average Collection Period = الحسابات المدينة / (صافي المبيعات/ 360).
- معدل دوران المخزون = Inventory Turnover = تكلفة البضاعة المباعة / وسطي المخزون
- متوسط الصناعة Industry Average: هو متوسط النسب المالية للشركات العاملة ضمن قطاع معين

**قائمة المركز المالي لشركة تويوتا كما هي في 2010/3/31 (بآلاف الين الياباني)
(تم الرجوع فقط إلى البنود التي يحتاجها القارئ)**

المطالب (الخصوم)		الموجودات (الأصول)	
10686214	إجمالي الخصوم المتداولة	4051635	النقدية و الاستثمارات قصيرة الأجل
7015409	إجمالي الديون طويلة الأجل	1886273	الحسابات المدينة (مدينون)
12513406	إجمالي الديون	1422373	المخزون
19989564	إجمالي الالتزامات و الديون	13073604	إجمالي الموجودات المتداولة
10359723	القيمة الدفترية - إجمالي حقوق الملكية	17093748	عقارات / أراضي / معدات، إجمالي
30349287	إجمالي المطالب وحقوق الملكية	30349287	إجمالي الموجودات

المصدر: www.reuters.com

**قائمة الدخل لشركة تويوتا كما هي في 2010/3/31 (بآلاف الين الياباني)
(تم الرجوع فقط إلى البنود التي يحتاجها القارئ)**

18950973	صافي المبيعات
15971496	تكلفة البضاعة المباعة
18803457	إجمالي التكاليف و المصروفات
147516	الدخل التشغيلي (الربح قبل الفائدة و الضريبة) EBIT
291468	الربح قبل الضريبة
198804	الربح بعد الضريبة
209456	صافي الربح

المصدر: www.reuters.com & التقرير السنوي لشركة تويوتا 2010.

**متوسط الصناعة لجميع المنافسين العالميين في قطاع السيارات
:(International Peer Median)**

0.74 مرة	معدل دوران إجمالي الأصول
3.51 مرة	معدل دوران الأصول الثابتة
7.38 مرة	معدل دوران المخزون
26.22 يوم	متوسط فترة التحصيل

المصدر: www.infinancials.com

أولاً: إيجاد معدل دوران إجمالي الأصول Assets Turnover

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات / متوسط إجمالي الأصول

$$\text{Assets Turnover} = \text{Net Sales} / \text{Average Total Assets}$$

من قائمة الدخل نجد بأن صافي المبيعات هو 18950973 ين ياباني. فعلينا إيجاد متوسط إجمالي الأصول و الذي يساوي: (إجمالي الأصول في 1/1 + إجمالي الأصول في 12 / 31) / 2. بالنسبة لإجمالي الأصول في 1 / 1 هو الإجمالي المسجل في نهاية العام السابق أي إجمالي الأصول لعام 2008 والذي يساوي 29062037 ين ياباني أما إجمالي الأصول في 12/31 فهو 30349287 ين ياباني و بذلك يكون متوسط إجمالي الأصول مساوياً لـ:

$$(29705662 = 2 / (30349287 + 29062037)) \text{ (بآلاف الين الياباني)}$$

$$\text{إذاً: معدل دوران إجمالي الأصول} = 29705662 / 18950973 =$$

$$= 0.64 \text{ مرة}$$

لنفس الناتج:

وجدنا أعلاه بان معدل دوران إجمالي الأصول هو 0.64 مرة. و ذلك يعني بأن كل ين ياباني تم استثماره في أصول الشركة في عام 2009 تنتج مبيعات قدرها 0.64 ين ياباني. لنفرض بأن متوسط الصناعة (متوسط هذه النسبة لجميع الشركات العاملة في نفس القطاع سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي) كان 0.74 مرة. إذاً نستنتج بأن هنالك كفاءة في إدارة الأصول جيدة و متقاربة مع متوسط الصناعة إلى حد ما حيث بأنه نتيجة لسياسة تويوتا في إدارة أصولها فإنها تحصل على 0.64 ين ياباني كمبيعات نتيجة لإستثمار كل ين ياباني من أصول الشركة في حين بلغ متوسط المنافسين 0.74. نستطيع القول بان على شركة تويوتا أن تقوم بإتباع سياسات تزيد من مستوى المبيعات أو أن تحد استثماراتها نوعاً ما من أجل البقاء عند مستوى اعلى من متوسط الصناعة أو عنده كحد ادنى.

ثانياً: معدل دوران الأصول الثابته Fixed Assets Turnover

معدل دوران الأصول الثابته = صافي المبيعات / متوسط مجمل الأصول الثابته

$$\text{Fixed Assets Turnover} = \text{Net Sales} / \text{Total Fixed Assets}$$

من قائمة المركز المالي الموضحة أعلاه، نجد بأن مجمل الأصول الثابته هو 6710901 ين ياباني وهو قيمة بند (عقارات / أراضي / معدات، صافي) أما مجمل تلك الأصول لعام 2008 يساوي 7401681 ين ياباني. أما صافي المبيعات (من قائمة الدخل) يساوي كما هو موضح في قائمة الدخل: 18950973 ين ياباني.

نحتاج إلى إيجاد متوسط إجمالي الأصول الثابته و الذي يساوي:

$$(7056291 = 2 / (7401681 + 6710901)) \text{ ين ياباني}$$

$$\text{وبالتالي فإن معدل دوران الأصول الثابته} = 7056291 / 18950973 =$$

$$= 2.69 \text{ مرة.}$$

لنفس الناتج:

وجدنا أعلاه بأن معدل دوران الأصول الثابته هو 2.69 مرة أما متوسط الصناعة لهذه النسبة فهو 3.51 مرة و هذا يعني بأن الشركة لا تقوم بإستغلال كامل الطاقة الإنتاجية لها مما يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج مما يقلص الأرباح حيث تقوم بتخفيض هامش الربح أو أن يجعل منتجاتها أقل منافسة في

السوق نظراً لاعتمادها على سعر بيع مرتفع لتبقى محافظة على هامش الربح المطلوب. هذا من ناحية التفسير المالي أما على أرض الواقع فنشاهد بالفعل السعر العالي والشبه الثابت لأسعار سيارات شركة تويوتا ومع ذلك لم يقلل ذلك من تنافسيتها في السوق و لكن من وجهة النظر المالية لا بد من العمل على التوازن بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة.

ثالثاً: وسطي فترة التحصيل Average Collection Period

وسطي فترة التحصيل = الحسابات المدينة / (صافي المبيعات / 360)

Average Collection Period = Accounts Receivable / (Net sales / 360)

من قائمة المركز المالي نجد بأن رصيد الحسابات المدينة بلغ 1886273 ين ياباني أما صافي المبيعات (في قائمة الدخل) يساوي 18950973 ين ياباني و بذلك يكون وسطي فترة التحصيل مساوياً لـ:

$$1886273 / (360 / 18950973) = 52641.59$$

$$= 35.83 \text{ يوم}$$

لتفسر الناتج:

بلغ وسطي فترة التحصيل لشركة تويوتا لعام 2009، 39 يوم وهي تمثل الفترة الزمنية التي تنتظرها الشركة من وقت قيامها بعملية البيع إلى تحصيل ثمن قيمة البضاعة المباعة نقداً، حيث أنه كلما كانت الفترة اقصر كلما دل على كفاءة اداء وسياسة التحصيل المتبعة من قبل الشركة. لنقارنها مع متوسط الصناعة والبالغ 26.22 يوم و ذلك يعني بان سرعة دوران الحسابات المدينة أي متوسط فترة التحصيل بطيئة لحد ما حيث تحتاج شركة تويوتا بناءً على سياسة التحصيل المتبعة من قبلها إلى 39 يوم من أجل تحصيل المبيعات الأجلة نقداً في حين بلغ متوسط الصناعة للمنافسين 26 يوم فقط مما يفرض على ادارة التحصيل لدى شركة تويوتا بأن تقوم بإعادة النظر في سياسة البيع الأجل لديها من خلال إرسال مذكرات مطالبة مستمرة أو اللجوء إلى المؤسسات المتخصصة في تحصيل الديون أو التوقف مثلا عن توريد شحنة معينة إلى الزبون المتأخر حتى يتم سداد ما عليه كلها في سبيل تسريع تحصيل الديون المستحقة وتخفيض الهالك منها.

هنا يمكن للشركات بشكل عام أن تقوم بالمفاضلة بين العائد الذي تكتسبه الشركة على الاموال المحصلة والانخفاض في قيمة الديون المعدومة وبين الاموال المنفقة على وسيلة التحصيل المختارة فإذا وجدت الشركة بأن المنافع التي تعود عليها من سياسة التحصيل تتجاوز النفقات المترتبة عليها فبإمكانها أن تقوم بزيادة الإنفاق على سياسة التحصيل المتبعة من قبلها. ماسبق يعرف بالمفاضلة بين التكلفة الحدية و المرودود الحدي.

رابعاً: معدل دوران المخزون Inventory Turnover

معدل دوران المخزون = صافي المبيعات / وسطي المخزون

Inventory Turnover = Net Sales / Average Inventory

يظهر بند صافي المبيعات في قائمة الدخل بمبلغ 18950973 ين ياباني فيبقى لدينا ضرورة إيجاد وسطي المخزون و الذي يساوي: (رصيد المخزون في 1/1 + رصيد المخزون في 12/31) / 2.
رصيد المخزون في 1/1 هو الرصيد الافتتاحي لبند المخزون والذي يساوي 1459394 ين ياباني أما رصيد 12/31 فيساوي 1422373 ين ياباني و بالتالي فإن وسطي المخزون يساوي 1440884 ين ياباني.

إذا معدل دوران المخزون يساوي $18950973 / 1440884 = 13.15$ مرة.
لنفس الناتج:

بلغ معدل دوران المخزون لشركة تويوتا 13.15 مرة وبمقارنتها مع متوسط الصناعة و قدره 7.38 نجد بأن لدى شركة تويوتا كفاءة عالية جداً في إدارتها لمخزونها حيث أن هنالك حركة مخزون سريعة جداً مقارنة مع المنافسين العالميين ولكن إن استمر الوضع على ما هو عليه فيمكن أن يؤدي ذلك إلى احتمالية نفاذ المواد و البضائع اللازمة مما يستوجب توقف بعض عمليات الإنتاج أو البيع مما يرفع من سعر تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة لذلك ينصح بأن تعيد النظر في سياسة إدارة المخزون لتصل إلى متوسط يتناسب مع متطلبات السوق.

ولكن من وجهة نظري و هذا هو الأدق كما أجمع على ذلك عدداً من الباحثين بأن هنالك إشكال أساسي وهو: كما نعلم جميعاً بأن المبيعات تسعر على أساس السعر السوقي وبالتالي قيمة بند المبيعات الوارد في قائمة الدخل لشركة تويوتا هو القيمة الفعلية التي بيعت بها المواد أو البضاعة في حين يتم تسعير وسطي المخزون على أساس التكلفة التاريخية أي سعر الشراء وبالتالي اختلاف في تقييم كل من البسط والمقام.

إذا، ما هو الحل؟

يمكننا تلافي الإشكال الوارد أعلاه بالاستعانة برصيد تكلفة البضاعة المباعة والتي تقييم بناء على التكلفة التاريخية وبذلك يتوحد كلاً من البسط و المقام.
إذا القانون الأدق في حساب معدل دوران المخزون يكون على الشكل التالي:

تكلفة البضاعة المباعة / وسطي المخزون

من قائمة الدخل الموضحة أعلاه نجد بان رصيد تكلفة البضاعة المباعة بلغ 15971496 ين ياباني أما وسطي المخزون فيساوي 1440884 و بذلك يكون معدل دوران المخزون مساوياً لـ: 11.1 مرة.
نظراً لعدم توفر وسطي الصناعة بناءً على هذه النسبة فإنني سأقوم بمقارنتها مع سنوات سابقة ولتكن 2006، 2007، 2008

لدينا البيانات التالية المستقاه من القوائم المالية الخاصة بشركة تويوتا للأعوام المذكوره أعلاه:
2006، تكلفة البضاعة المباعة: 18356255 ين ياباني، وسطي المخزون: 1712465.5 ين ياباني.
معدل دوران المخزون: 10.7 مرة

2007، تكلفة البضاعة المباعة: 20452338 ين ياباني، وسطي المخزون: 1814836 ين ياباني.
معدل دوران المخزون: 11.3 مرة

2008، تكلفة البضاعة المباعة: 17468416 ين ياباني، وسطي المخزون: 1642555 ين ياباني،
معدل دوران المخزون: 10.6 مرة

بمقارنتنا لمعدل دوران المخزون للأعوام الأربعة الماضية نجد بأن IT (Inventory Turnover) قد بلغ 10.7 مرة في عام 2006 أما في عام 2007 فقد سجل 11.3 مرة في حين عاد لينخفض في عام 2008 إلى 10.6 مرة ليعود في عام 2009 مرتفعاً إلى 11.1 مرة وبذلك نلاحظ بأن هنالك تفاوت في سياسة إدارة المخزون من عام إلى آخر ولكن ليس بشكل كبير ويلاحظ التحسن في سياسة إدارة المخزون خصوصاً في عام 2009.



نوادي إيكونوميكات للاقتصاد الإسلامي وفروعه

الاقتصاد الإسلامي
يتضمن هذا العدد ما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي كنظام اقتصادي ..

المصارف الإسلامية
كل ما يتعلق بالمصارف الإسلامية وأساليبها ..
المشرف: محمد اباد حجة

التأمين التكافلي
كل ما يتعلق بالتأمين التكافلي الإسلامي
المشرف: abdolkhalid1

المصارف الإسلامية
كل ما يتعلق بالمصارف الإسلامية وأساليبها ومعاييرها ..

التأمين التكافلي
الهندسة المالية
كل ما يتعلق بالهندسة المالية الإسلامية ومستجداتها ..
المشرف: محمد اباد حجة

المصطلحات المالية والمصرفية الإسلامية
كل ما يتعلق بالمصطلحات المالية والمصرفية في مجال الاقتصاد الإسلامي ..
المشرف: محمد اباد حجة

<http://www.EconoMicaT.com>

فروعها ..



المصارف الإسلامية والتقليدية وأدوات التمويل

بقلم: د. مجدي فيث

وأحمد عبد العزيز النجار³، وعيسى عبده⁴،
ومحمد باقر الصدر⁵، ومحمد نجاة الله
صديقي⁶، ومحمد عزيز⁷. وقد تجسدت هذه
الجهود الفكرية النظرية بولادة أول مصرف
إسلامي عام 1975م حيث تنافس على شرف
الريادة مصرفان هما: بنك دبي الإسلامي-حيث
يعتبر مصدراً فكرياً لعدد من البنوك الإسلامية
التي أسست بعده- والبنك الإسلامي للتنمية حيث
فتح أبوابه عام 1977م وكانت اتفاقية تأسيسه
عام 1974م⁸.

إذاً من سبق ذكرهم هم زبدة الآباء المؤسسين
للمصرف الإسلامي؛ واستقراء فكرهم يكشف

³ في كتابه "بنوك بلا فوائد كإستراتيجية للتنمية" حيث صدر
عام 1972م في جدة. وهو من الآباء المؤسسين على
المستوى النظري والتطبيقي للمصرف الإسلامي.

⁴ في كتابه "بنوك بلا فوائد" عام 1970م عن دار الفكر
حيث كانت له بصمات واضحة في تأسيس بعض المصارف
التي نعرفها اليوم كأمثال: بيت التمويل الكويتي، وبنك قطر
الإسلامي.

⁵ في كتابه "البنك اللاربيوي في الإسلام" والذي صدر في
أواخر الستينات من القرن الماضي، حيث تضمن الإجابة
على التساؤل: كيف نؤسس بنكاً لا يعمل بالفائدة، فجمعت
الإجابات لتشكّل مادة الكتاب.

⁶ بدأ الكتابة في موضوع المصارف الإسلامية عام
1958م، ثم نشر كتابه Banking without interest
عام 1969م في الهند وباكستان وتضمن رؤية واضحة
وناضجة لهيكل عمل مصرف إسلامي.

⁷ في كتابه "An out line of interest less
banking" الذي نشر في كراتشي باكستان عام 1955م
وهو تفصيل لنموذج نشره عام 1951م.

⁸ ناصر، الغريب. أصول المصرفية الإسلامية وقضايا
التشغيل. القاهرة: اتحاد المصارف العربية، ط2، 2001م.
ص33.

المصارف الإسلامية ثمرة من ثمرات
الصحة الإسلامية الراضية لسيادة النموذج
المصرفي الغربي القائم على نظام الفائدة، ومع
وجود البديل الشرعي للفائدة بصيغه التمويلية
المتعددة، ونظراً لأن المصارف عصب
الاقتصاد ومحركه الرئيس؛ لدوره الهام في حفظ
الأموال وتحريكها وتنميتها، وتسهيل تداولها
واستثمارها، كان لا بد إيجاد بديل عن
المؤسسات المالية القائمة على الفائدة: من خلال
وجود مؤسسات مالية إسلامية تتعامل وفقاً
لمبادئ الشريعة الإسلامية.

وكان للكتابات التنظيرية، وللجهود الفكرية
لعدد من الكُتّاب -الذين قدموا بديلاً إسلامياً عن
المصرف الربوي- أثرٌ واضح في بلورة فكرة
المصرف الإسلامي، والمساهمة في قيامه¹.

ومن هؤلاء الكُتّاب: محمد عبد العزيز العربي²،

* أستاذ مساعد - جامعة الخرج - كلية
العلوم والدراسات الإنسانية

¹ القرى، محمد علي. البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين
والواقع المعاصر. جدة: منظمة المؤتمر الإسلامي، منتدى
الفكر الإسلامي، دط، 1426هـ. ص3.

² في بحثه "المعاملات المصرفية المعاصرة ورأي الإسلام
فيها" عام 1965م. وظهر جلياً عنده هيكل مصرف لا
يعمل بالربا؛ بأخذ الأموال مضاربة من المدخرين ومنحها
للمستثمرين مضاربة.

والحرص على ضرورة أن تحد قدرته على توليد الائتمان لأنه يصبح عندئذٍ في نظر المؤسسين بنكاً للأغنياء؛ فالديون تحتاج إلى رهون، والرهون في أيدي الأغنياء. والديون إذا تراكمت سببت الدورات التجارية التي يذهب ضحيتها الفقراء¹¹.

د. وللمصرف الإسلامي عند المؤسسين وظائف اجتماعية مستمدة من كونه جزءاً من نظام مجتمع إسلامي.

وبذلك يلاحظ مما يتصف به المصرف الإسلامي -في نظر المؤسسين- من خصائص، افتراقه وبشكل واضح المصرف الربوي، مما استدعى من أن يخط لنفسه طريقاً تتلاءم مع منظومته القيمية الإسلامية داخل الإطار الفقهي المالي الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى تمايزه واستقلاله بخصائص وميزات عن المصرف الربوي يمكن عرضها في النقاط التالية:

1. من حيث ضمان أو عدم ضمان الربح والخسارة.

كثيرون لا يدركون الفارق الأساس بين المصرف الإسلامي والمصرف الربوي خاصة من حيث التعريف، ففي حين أن المصارف الربوية مؤسسات انتمائية تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل مقابل فائدة محددة. فإن المصارف الإسلامية "مؤسسات مالية تقوم بتقديم الخدمات المالية والاستثمارية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، طبقاً لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛ حيث تعد قاعدة المشاركة في العمل

لنا أن المصرف الإسلامي في نظرهم يتصف في نظرهم بما يلي:

أ. أساس عمل المصرف الإسلامي في نظر المؤسسين هو الشركة والمضاربة، فهو يأخذ الأموال من الناس على أساس عقد القراض ثم يقدمها إلى من يعمل فيها على أساس الاشتراك في

الربح والخسارة بعقود المضاربة والمشاركة وغيرها. حتى أن هنالك من قال بأن الحسابات الجارية تستحق جزءاً من الربح⁹.

ب. "ليست غاية المصرف الإسلامي استبدال الحلال بالحرام في معاملات البنوك فحسب، مع أن هذا مطلب أساس وهدف محترم ولا غبار عليه، ولكن المؤسسين تطلعون إلى مصرفٍ يُعنى بمقاصد الشريعة الإسلامية في المال عموماً فيأخذ على عاتقه وظيفة إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع الأمثل للثروة حتى لا تكون دُوْلة بين الأغنياء، ويتبنى أغراضاً ذات طابع اجتماعي عام"¹⁰.

ج. الحذر من المداينات؛ حرصاً على إبعاد البنك الإسلامي عن تراكم الديون،

⁹ يقول منذر قحف: "الواقع أن العدل يقتضي أن يكون استثمار الودائع بالحساب الجاري لصالح أصحابها مع نصيب للمضارب يزيد على نصيبه في الحسابات الاستثمارية الأخرى" انظر قحف، منذر. "توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية". جدة: مجلة دراسات اقتصادية معاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد العالمي للبحوث والتدريب، مجلد3، عدد2، 1996م، ص126. وانظر للتفصيل في حكم الحسابات الجارية:

- خطاب، كمال توفيق. "التكليف الفقهي للحسابات الجارية (وديعة، قرض، مضاربة)". جدة: مجلة دراسات اقتصادية معاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد العالمي للبحوث والتدريب، مجلد3، عدد2، 2001م. ص41-47.

¹⁰ القرى، محمد علي. البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر. جدة: منظمة المؤتمر الإسلامي، منتدى الفكر الإسلامي، دط، 1426هـ. ص3.



المشاركة في الربح والخسارة (وساطة استثمارية).

3. الفرق من حيث مجالات توظيف الأموال وصيغ التمويل.

البديل الشرعي -المطبق في المصارف الإسلامية- للفائدة، والقائم على زيادة الاعتماد على رأس المال، وتقليل الاعتماد على الدين يعتبر أساس الصيغ التمويلية والمنتجات المالية المطبقة. حيث تتألف المنتجات المالية من مجموعة من الصيغ الأولية: كالمضاربة، والمشاركة. ومجموعة من الصيغ الثانوية: كالمرابحة، والإجارة، والإيجار المنتهي بالتملك، والسلم، والاستصناع. والصيغ الأولية تقوم على أساس رأس المال وتتميز بأنها ذات مخاطرة عالية نسبياً؛ لاعتمادها المشاركة في الربح والخسارة، فمعدل العائد ليس مشروطاً مسبقاً، بل يعتمد على الناتج النهائي للمشروع. أما الصيغ الثانوية فمخاطرتها أقل نسبياً لعدم اعتمادها على عائد المشاركة في الربح والخسارة، واعتمادها على الدين، ومعدل العائد موجب ومحدد مسبقاً¹⁴.

وعلى النقيض تماماً يلاحظ أن جزءاً كبيراً من الأموال في المصارف الربوية يوجه إلى القروض ذات العائد الموجب المحدد مسبقاً والمعتمد على نظام الفائدة¹⁵. ولإزالة الالتباس الذي قد يختلط في الأذهان بين الصيغ الثانوية في المصارف الإسلامية، والقروض القائمة على الفائدة في المصرف الربوي؛ لاعتمادهما على معدل العائد الموجب المحدد مسبقاً. كان لا بد

المصرفي الإسلامي القاعدة الرئيسية التي يعتمد عليها المصرف في تعامله مع عملائه¹².

فالمصرف الربوي يتعهد بدفع فوائد ثابتة على الودائع لأجل وبإخطار سابق كما يتعهد بضمان رد الأصل. أما المصرف الإسلامي فهو لا يضمن رد الأصل، ولا يضمن نسبة محددة منسوبة إلى رأس المال، ولا يضمن لوحدات الفائض سلامة رأس المال من الخسارة، ولا رده ثابتاً، أو رد نسبة ثابتة منه، وإنما يضمن رد رأس المال مع الربح في حال حقق البنك نتائج إيجابية لتمويله وحدات العجز¹³.

الفارق السابق يعتبر من القيم المضافة للمصرفية الإسلامية في القطاع المصرفي؛ حيث إنه بذلك أخرج وحدات الفائض من دائرة المديونية إلى دائرة المشاركة والفاعلية.

2. من حيث المتاجرة في الملكية والوساطة المالية.

المصرف الربوي يقوم نطاق عمله الأساس على مفهوم المتاجرة في الملكية؛ بتجميع أموال المستثمرين -وحدات الفائض أو المودعين- ومن ثم إقراضها لوحدات العجز بفائدة ثابتة، وهذا يعني في المحصلة أن المصرف الربوي وكيل عن المودعين في إقراض أموالهم بفائدة ثابتة ويتقاسم بعدها الفائدة بينه وبينهم من دون مخاطرة.

أما المصرف الإسلامي فإنه يجمع أموال المستثمرين لا ليؤجرها أو يقرضها للغير، وإنما يقدمها لوحدات العجز كتمويل قائم على مبدأ

14 يمكن القول أن مزيجاً من الصيغ الأولية والصيغ الثانوية يقدم فرصاً استثمارية لمحبي المخاطرة ولكارهيها معاً.
15 شابرا، محمد عمر. مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي. ترجمة المصري، رفيق يونس. عمان، دمشق: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الفكر، ط2، 2005م. ص324.

12 القرى، محمد علي. البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر. مرجع سابق. ص3.
13 هواري، سيد. تنظيم وتطوير البنوك الإسلامية (النظريات، والهياكل، والسلوكيات، والممارسات). القاهرة: مكتبة عين شمس، ط1، 1996م. ص5.



تمويله؛ فما يصلح للتمويل بالمرابحة مثلاً لا يمكن تمويله بالاستصناع.

من بيان الفرق الجوهرى بينهما على النحو التالي:

أ. الصيغ الثانوية هي مبيعات ومؤاجرات (سلع مقابل نقد)، وليست صفقات إقراض واقتراض صريحة (نقد مقابل نقد)¹⁶.

ب. الشريعة الإسلامية لا تسمح لأحد ببيع أو تأجير ما لا يملك؛ فصاحب المال وهو هنا المصرف الإسلامي باعتباره مضارباً يتعرض للمخاطرة بمجرد أن يملك السلع من أجل البيع مرابحة أو عند الإيجار المنتهى بالتمليك. على خلاف المصرف الربوي الذي لا يتعرض للمخاطرة؛ فعائده من القرض غير مرتبط ولا علاقة له بنتيجة النشاط الإنتاجي الذي وظف القرض فيه، فهو غنم مضمون لمجرد سريان الزمن على التمكين من النقود (ربا النسيئة)¹⁷.

ج. الثمن وليس معدل الفائدة هو المشروط في الصفقات البيعية، فإذا ما تحدد الثمن لا يمكن تعديله. على خلاف ما يحصل في المصرف الربوي في القروض فيزداد ما يحصل عليه المصرف من فوائد بمجرد تأخر العميل عن السداد وتحسب عليه الفوائد المركبة بعد ذلك.

يلاحظ مما تقدم عند النظر للصيغ التمويلية في المصرف الإسلامي -الأولية والثانوية- بالإضافة لتعدد أمام وحدات الفائض ووحدات العجز فإنها تتمتع بالمرونة التي يمكنها تلبية رغبات العملاء المتنوعة، ولكافة القطاعات الاقتصادية، كما تتميز كل صيغة بإمكانية استخدامها لتمويل نشاط لا يمكن لصيغة أخرى

¹⁶ هواري، سيد. تنظيم وتطوير البنوك الإسلامية (النظريات، والهياكل، والسلوكيات، والممارسات). مرجع سابق. ص 314. شابر، محمد عمر. مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي. مرجع سابق. ص 314.
¹⁷ السبهاني، عبد الجبار حمد. الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام. الإمارات: دار البحوث للدراسات وإحياء التراث، سلسلة الاقتصاد الإسلامي (2)، ط1، د.ت. ص 361.

توعية مالية - نسب المديونية

إعداد: أ. محمد حكيم الدندشي

(نسب رافعة التمويل)

Debt Ratios

هي النسب التي تقيس مدى اعتماد الشركة على التمويل عن طريق الاقتراض مقارنة بما هو مقدم من قبل المالكين

نسب الربحية

Profitability Ratios

هي النسب التي توضح كفاءة أداء الشركة حيث تقيس مقدرة الشركة على توليد الأرباح

نسبة التداول السريعة

Quick Ratio

هي النسبة التي تقيس مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل عند حلول آجال استحقاقها دون اللجوء إلى تصفية المخزون

الجواب الاقتصادي للإستثمار والسياحة

بقلم : د. محمد بن زيد الرمانع

مدخل

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

فإن من أهم الشروط المطلوبة لتشجيع الاستثمارات هي الأمان والاطمئنان قبل الربحية.

فإذا كان الاستثمار سهلاً في بعض البلدان المتقدمة وبعيداً عن أي من الأخطار في جو من الأمان والاطمئنان وحسن المردود والسرية.

فإنه قد يكون في بلاد أخرى معرضاً للخسارة أو المصادرة أو التأميم.

فبعد تجاوز مرحلة الادخار من حيث المبدأ وتكوين نواة مهمة سواء من حيث الحجم أو المضمون فإن من الطبيعي استثمار ما ادخرناه.

إن المهم ليس الادخار فقط، بل الاستثمار وتطوير الاستثمار وتغيير الوضع حسب تطور الظروف، فالمتابعة أهم من الانطلاق والمحافظة أصعب من الحصول على المطلوب.

فبعدما أصبح لدينا "رأس مال" أو "ثروة" ولو قليلة نسبياً، نتيجة سياسة ادخار عقلانية أصبح لزاماً علينا أن نحافظ على تلك المدخرات لا بل يجب أن نوجهها نحو الاستثمار، ولا يجوز أن نترك مدخراتنا جامدة من حيث نوعيتها أو قيمتها لأن النقود بصورة عامة، تسير نحو الذوبان وتفقد قوتها الشرائية وقيمتها تنخفض باستمرار.

إذن: فالمفروض أن ننقل لمجال الاستثمار دون التوقف عن تنفيذ برنامج الادخار، وهذا يكون في إطار من التخطيط السليم بحيث نسير على خطين:

الأول: (الادخار المبرمج) والثاني: (بدء الاستثمار).

أولاً: الاستثمار الزراعي: حيث يبدأ الاستثمار صغيراً. فمن البدهي القول إن له ثلاثة عناصر أساسية: رأس المال والخبرة والقدرة.

فأرأس المال شيء بدهي، أما الخبرة فهي الأساس لاختيار الزراعة، وأما القدرة فهي في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها، لنقلب المال الذي استثمرناه من نقد إلى موارد زراعية تنتجها الأرض.

ثانياً: الاستثمار التجاري: إذ عندما نفكر بالتجارة فينبغي بداية أن نتساءل: هل يصبح الإنسان تاجراً أم يُولد تاجراً؟!

فالحقيقة، أن من وُلد تاجراً له أفضلية هائلة على من يريد أن يتعلم، وأن يجتهد ليصبح تاجراً وبالتالي، فإن الذي يولد تاجراً سوف يكون سباقاً في تحقيق مشاريعه وزيادة أرباحه وينجح باستمرار حتى الفشل يمكن أن يجد له حلاً فيقلبه إلى نجاح في بعض الحالات، ولذا قيل في بعض المأثور الشعبي: إنه تاجر ابن تاجر.

ثالثاً: الاستثمار الصناعي: في العلوم الاقتصادية توضع الصناعة في المرتبة الأولى،



بعد هذه اللحظة السريعة عن القطاعات الأساسية للاستثمار، قد يبدو من الضروري تلخيص كل قطاع بعبارة تعطي فكرة واقعية عنه وتوجّه خياراتنا، أو تحدّد لنا وجهة سيرنا وتمكّننا من التفضيل.

فنقول إن:

الزراعة = أرض وعضلات.

التجارة = مرونة ومال.

الصناعة = اختصاص وسوق

تصريف.

العقار = مال ونفس طويل.

فإذا شعرنا أن بإمكاننا ولوج إحدى هذه القطاعات أو أكثر من قطاع، وأننا نملك عناصره الأساسية فلنبدأ دراستنا ونحدّد برامجنا ونضع الخطوط الأساسية للتنفيذ. وأما إذا كان القطاع المختار بعيداً عن إمكانياتنا وقدراتنا فالأفضل لنا أن نتحاشى المغامرة.

وحسب قول أحد التجار القدامى "إن لم يكن من التجارة إلا الخسارة، فعدم التجارة هي التجارة. وهذا ينطبق بصورة خاصة عند جمود الأسواق وفي الأزمات.

قد يتساءل بعض الناس: لماذا لم نذكر السياحة في القطاعات الاستثمارية، وهي تشمل العديد من المراحل مثل الفنادق والمطاعم وتأجير السيارات إلى جانب المسابح والملاعب وسواها من أسباب الترفيه؟؟

الواقع أن هذا القطاع يمكن إدخاله ضمن بند الاستثمار الصناعي، حيث يتعاون فيه

لأن مردودها يزيد بنسب هندسية، بينما في التجارة تكون الزيادة بنسب حسابية. أما الزراعة فإن زيادتها تكون بالجمع البسيط.

فالأرض هي حدود الزراعة والأسعار تنخفض بشكل آلي كلما زاد المحصول، وفي التجارة هناك حركة رأس المال، أما الصناعة فيقوم المنتج من خلالها بتحويل مواد خام لجعلها مواد استهلاكية.

رابعاً: الاستثمار العقاري:

إن النشاط العقاري هو مقياس حرارة الاقتصاد

بصورة عامة وكلما كان التطور العقاري جيداً كلما كان الاقتصاد أفضل.

بيد أن قطاع العقار الذي يكاد شبه مضمون يكون مردوده محدوداً جداً، وبالتالي يمكن اعتباره توظيفاً أكثر منه استثماراً. إذ أن موارد العقارات هي أضعف ما يمكن أن يحصل عليه المستثمر، لأنه يتراوح بين ثلاثة إلى عشرة بالمائة في أفضل الاحتمالات.

أما السكن العقاري فإنه يُعدّ في الدول المتقدمة استثماراً ممتازاً يحمي رأس المال من التضخم وخاصة عندما تكون قوانين التأجير والاستثمار عادلة، فإن ما يوظفه المرء في العقار يعطيه دخلاً سنوياً حوالي 5%، ويضيف إلى رأسماله نفس نسبة التضخم السنوي إن لم يكن أكثر.

وهكذا نجد أن العقار هو من أحسن الاستثمارات لعدة أسباب: أهمها أنه لا يخسر، ثم إنه يشكل قاعدة مجمّدة لأموال كانت قد ذابت لو لم توظّف فيه.





قطاع معين، أو يختار بلداً أو منطقة معينة ويتجه نحو أسواقها أو مصارفها.

ختاماً أقول: إذا كان الادخار ممكناً في كل الأجواء، وضمن أي إطار سياسي سواء كان متحرراً أو مقيداً بأنظمة تسيطر فيها الدولة على المرافق العامة، فإن الاستثمار يكاد يكون مقصوراً على البلدان المتحررة اقتصادياً، أو بالأحرى حيث يكون للقطاع الخاص قوة وكيان.

التخصيص ضرورة استثمارية

إنّ التخصيص مجموعة متكاملة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والمالية والثقافية والاجتماعية تستهدف أعمال آليات السوق، وإزكاء روح المبادرة الفردية والجماعية والاعتماد على المنافسة وآلياتها لمعالجة الاختلالات والارتقاء بالجودة وتحسين الأداء. ولذا، يؤدي التخصيص إلى تحسين إدارة العمليات الانتاجية وحسن تخطيطها، وفي الوقت ذاته، الاهتمام بالملكات الفردية وتطويرها والسماح بالنبوغ الابداعي للأفراد.

ويساعد التخصيص على التصحيح الهيكلي في معظم بلاد العالم النامي والمتقدم على حد سواء والتي تعاني من اختلالات هيكلية، ومن تدهور في معدلات النمو وانخفاض مستوى الكفاءات الانتاجية. ويؤدي التخصيص إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الادخار القومي، وزيادة معدلات الاستثمار الوطني، وزيادة الدخل، وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة.

ويؤدي التخصيص سواء بأسلوب نقل الملكية أو نقل الإدارة للقطاع الخاص، إلى تحسين الاهتمام بالجودة وإلى تحسين وتطوير الخدمات والارتقاء بجودة المنتجات، لتصبح أكثر اشباعاً وتوافقاً مع احتياجات ورغبات وقدرات المستهلكين.

طرفان: ممول ومنفذ. وتبقى مشاريع السياحة ضمن بنود الاستثمار الصناعي.

أما جمع القطع الأثرية والأنتيكات وجمع الطوابع والعملات القديمة، فالواقع أن هذه كلها نوع من التوظيف أكثر منها استثماراً، لأن المردود قد يكون آنياً.

يقول جعفر الجزّار في كتابه المتميّز "الادخار والاستثمار" عن تلك الأنواع: في الواقع إنها نوع من الادخار الإجباري الذي قد يجني ثماره أولادنا وربما أحفادنا.

إذن: من المفروض أن نضيف إلى القطاعات الاستثمارية الأساسية من زراعة وتجارة وصناعة وعقار، قطاع الهوايات والاستثمار في الأسهم والسندات والمعادن الثمينة كالذهب والفضة.

وهناك الاستثمار في الأحجار الكريمة مثل الألماس واللؤلؤ والياقوت الزمرد.

وكذا الاستثمار في العملات النادرة، ففي الأعوام الماضية فإن الاستثمار في العملات النادرة زاد بشكل غير معقول، في حين كان الاستثمار في الذهب والفضة غير مربح.

وبدلاً من شراء المعادن الثمينة للاستثمار قد يكون للمرأة كلمة عندما تختار الاستثمار في الأحجار الكريمة.

ومن المعلوم أن رأس المال جبان، أي أنه يهرب باستمرار وقبل أية معركة، ويسعى للاطمئنان في دول أو مصارف، أثبتت أنها مضمونة من حيث إمكان استرداد المبلغ في أي وقت.

ومن البدهيات أن يحسّن المستثمر خياراته عندما يتخذ قراره في التوجه ضمن



فالتخصيص يحتاج إلى جهد إعلامي تنويري متعدد الطرق والوسائل حتى يمكن تعريف أفراد المجتمع به ومزاياه وضوابطه، لضمان تأييد الأفراد ومساندتهم له واقتناعهم به.

ومما يجدر ذكره أن التخصيص ليس الدواء السحري لكل الأمراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، ولكنه مثل أي دواء له آثار جانبية يتعين أيضاً علينا دراستها جيداً وحسابها بدقة والاحتياط منها. كما أن التخصيص ليس الدواء الوحيد لمعالجة الأمراض الاقتصادية، بل هناك أدوية أخرى، قد يحتاج الأمر إلى إيجاد مزيج من تلك الأدوية مجتمعة لإصلاح الهيكل الاقتصادي.

الاستثمارات الأجنبية ما لها وما عليها

حقائق اقتصادية أمام الاستثمارات الأجنبية:
في البدء أقول إن هناك حقائق ذات علاقة بموضوعنا ينبغي الإشارة إليها، على النحو التالي:

1. حجم ونسبة استثمارات القطاع الخاص العربي المباشر في الدول العربية ارتفعت بنسبة 40%، حسب تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
2. حجم الاستثمارات السعودية في مصر بلغت حوالي 5 مليار جنيه، تمثل 40% من الاستثمارات العربية، مما جعل السعودية المستثمر والشريك التجاري العربي الأول لمصر.
3. حجم مساهمة القطاع السياحي تقدّر بحوالي 10% من الإنتاج الكلي لمنطقة الشرق الأوسط، كما أن 10% من مجموع القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط تقريباً يعملون في هذا القطاع.
4. حجم الاحتياطات النفطية خارج منطقة الخليج في تدن مستمر وخصوصاً في أكبر دول إنتاج النفط.

يقول د. محسن الخضير في كتابه: (الخصخصة): يساعد التخصيص على فتح سبل جديدة للاستثمار، ومن خلالها يتم ضخ أموال متزايدة في الاقتصاد تأخذ شكل استثمار مباشر وانفاق غير مباشر، وكلاهما يولد طلباً فعّالاً يعمل على زيادة حالة الرواج والانتعاش الاقتصادي في الدولة.

إن التخصيص يبني أفضل مناخ للتنمية، ويضمن لها الاستقرار والاستمرار، كما أن التخصيص ينمي طاقة التصنيع في البلاد، ويحفز إنشاء المشروعات ويزيد من الفرص الاستثمارية أمام الفرد الراغب في الاستثمار.

ومن ثم، كان الهدف من التخصيص والقرارات المؤيدة له هو زيادة قدرة المجتمع على توفير الرفاهية لأفراده، وتحسين مستويات معيشتهم، بتمكينهم من العمل في وظائف منتجة تدرّ عائداً ودخلاً مرتفعاً.

وإذا كان التخصيص يعتمد على تشجيع القطاع الخاص ليصبح قائداً، وتصحيح التوجهات الإدارية للقطاع العام ليصبح راشداً، ويحوّل إدارته من البيروقراطية إلى تطبيق مبادئ الإدارة الخاصة والتكامل وفقاً لآليات السوق.

فإنه من المهم أيضاً أن يعمل التخصيص على تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وفي الوقت ذاته تقديم رؤية استراتيجية متكاملة الجوانب والأبعاد لمتخذ القرار وصانعيه ومنفذيها، لمعالجة هذه الاختلالات وإعادة التوازن لقطاعات الإنتاج.

إن عملية التخصيص في حاجة إلى دراسة واعية لظروف المرحلة الزمنية والإعداد الجيد لها من خلال برامج توعوية وإعلامية مخططة جيداً.



الاستثمارات الأجنبية وهجرة العقول الاقتصادية:

في النصف الثاني من القرن الماضي بدأ كثير من بلاد العالم الإسلامي في إرسال أبنائهم إلى البلاد الصناعية للحصول على مزيد من التعليم. حيث تحتاج هذه البلاد إلى مجموعة من الموظفين المدربين تدريباً عالياً لتحقيق مفهوم التنمية على أساس من التحديث والتطوير والتقنية.



يُبد أن كثيراً من هؤلاء الأبناء الطلبة قرروا البقاء في البلاد المتقدمة بعد أن انتهوا من التدريب. وفي الوقت نفسه قرّر كثير من المهنيين الذين عادوا بالفعل إلى بلادهم لعدم شعورهم بالراحة والطمأنينة وتوافر فرص العمل المناسبة، قرروا العودة إلى البلاد التي درسوا فيها.

ولا عجب، فإن نسبة إنفاق الدول النامية بما فيها الدول الإسلامية مجتمعة على البحث العلمي وتطويره يمثل 3% من مجموع الإنفاق العالمي، بينما نصيب دول الشمال يصل إلى 97%، مع أن سكان الدول النامية 3 مليارات مقابل 300 مليون نسمة للدول المتقدمة.

ولأسف، فإن الهجرة إلى الغرب تشجّعها الدول المتقدمة بل إنها تعرض شروطاً جذابة ومغرية للاحتفاظ بخدمات أولئك الذين علمتهم ودربتهم مع أن هؤلاء الأشخاص كلفوا بلادهم نفقات تدريبية وتعليمية عالية جداً.

والمشكلة، أن استنزاف العقول الاقتصادية والعلمية من بلاد العالم الإسلامي قد يزداد استجابة للأنظمة والقوانين الجديدة للسوق

5. دول مجلس التعاون الخليجي تُعدّ مجالاً خصباً للاستثمارات الصناعية حسب دراسات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

6. العالم الإسلامي يحتل المرتبة الأولى في إنتاج القطن بنسبة 30% من الإنتاج العالمي، وفي إنتاج المطاط يستأثر العالم الإسلامي بنحو 75%، كما يحتل المرتبة الثانية في إنتاج البن بنسبة 10%، والمرتبة الثالثة في إنتاج الأرز بنسبة 15%.

7. البلاد العربية تنفق حالياً أكثر من 200 ألف مليون دولار سنوياً على استيراد الغذاء.

8. حجم الثروات الشخصية في الشرق الأوسط يصل إلى تريليون ومائة ألف بليون دولار أي ما يمثل 7% من الثروات الشخصية على المستوى العالمي.

9. الأموال العربية الموضوعة في بنوك أوروبية بلغت حوالي 620 مليار دولار في عام واحد.

10. نسبة الكفاءات المهاجرة من العالم الثالث إلى مجموع العقول المهاجرة إلى أمريكا تصل من 70 - 80% حسب تقدير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهذه الهجرة تكلف الدول النامية حوالي 42 مليار دولار. إن قراءة فاحصة وناقدة لهذه الحقائق الاقتصادية تبين أن المردود الاقتصادي من الاستثمار داخل الوطن يحظى بمزايا وإمكانات وتسهيلات كبيرة، تمكّن من توطين الأموال العربية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.



والأبحاث والتقارير يمكن أن توسع التجارة والأسواق مما يشجع التنمية الاقتصادية المستدامة داخل الوطن، وهذه التنمية يمكن أن تسهم في تحسين الظروف المعيشية في البلدان النامية ودعم برامج التنمية البشرية.

ثم إن هناك الكثير ممن يعملون في صناعة أو أخرى وفي ظل الاستثمارات المفتوحة، سوف يكون بمقدور الكثير منهم العمل في مجال السفريات والسمسرة والعقارات وما إلى ذلك ومع نجاح تلك الاستثمارات سوف تكون هناك زيادة متوقعة في حجم العمالة الماهرة.

وعلى الرغم من ذلك فإن الصورة ليست ناصعة على الإطلاق، إذ قد تحدث بعض العقبات أو الآثار غير المحمودة في مجالات معينة، وربما تعيق عمل صناعة معينة أو تجارة معينة.

إن كل التغييرات في حاجة إلى وقت، والتغييرات الكبرى تتطلب وقتاً طويلاً.

الاستثمارات الأجنبية ومنظمة التجارة العالمية :WTO

خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتوظيف في هافانا عام 1948م، اجتمعت الدول الكبرى الشريكة في التجارة العالمية واتفقت على صياغة ميثاق منظمة التجارة الدولية WTO.

ومنظمة التجارة الدولية أنشئت للإشراف على تطبيق اتفاقية (الجات) ووضع أسس التعاون بين (الجات) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتنسيق السياسات التجارية في الدول الأعضاء.

الدولية في المعرفة. فالبلاد الغنية لها مكانة أفضل مما للبلاد النامية من حيث اجتذاب القوة العقلية العلمية الاقتصادية والاحتفاظ بها.

لذا، أزعم أنه سوف يكون للاستثمارات الأجنبية داخل الوطن مردود كبير في تشجيع الكفاءات العلمية والقدرات الاقتصادية الوطنية على العودة إلى أوطانهم ودعم خطط التنمية والمساهمة في البرامج الاقتصادية والتنموية.

مما سيكون له بإذن الله تأثير فعال على الميزان التجاري للدولة وتحقيق فائض صادرات في ميزان المدفوعات على حساب الواردات.

الاستثمارات الأجنبية والعولمة الاقتصادية:

إن الظاهرة المعروفة بعولمة الاقتصاد، التي كان هناك ميل لتجاهلها أثناء سنوات النمو المرتفع وخلال النصف الثاني في الثمانينات أصبحت الآن تحتل عناوين الصفحات الأولى.

بيد أن ذلك ليس تطوراً حديثاً، فاستجابة لضرورات الحجم والتنافسية قامت شركات من بلدان عديدة منذ فترة طويلة بترسيخ نفسها في مناطق العالم ذات النمو الاقتصادي القوي.

وقد ساعدت العولمة الاقتصادية استراتيجيات دول تلك المناطق على النمو الاقتصادي وفتح أسواق جديدة ورفع قيود سعر الصرف وتحرير حركة رؤوس الأموال.

مما أدى إلى زيادة التجارة في السلع المصنّعة على حساب المنتجات الأولية الزراعية والتعدينية ومنتجات الطاقة، وارتفعت نسبة هذه السلع من التجارة الكلية من 50% في السبعينات إلى 70% في التسعينات.

إن الاستثمارات الأجنبية في ظل العولمة الاقتصادية كما تشير العديد من الدراسات



إنّ السفر والسياحة تعتبران أكبر مصدر للعمالة في العالم، فقد استأثرت بمبيعات بلغت نحو 1916 مليار دولار في عام واحد فقط. جاء في تقرير دولي بعنوان "حالة البيئة في العالم 1972 - 1992م" ما يلي: تتباين نفقات السياحة كمساهمة في الناتج الإجمالي تبايناً واسعاً من بلد إلى آخر حسب حجم الاقتصاد ومستوى الإنفاق.

إذ تتراوح حصة السياحة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي لكثير من الدول بين 15 - 30%.

ثم إن السياحة الدولية تُعدُّ وسيلة مهمة للمساهمة في النمو الاقتصادي للبلدان النامية.

إن الدراسات التي أجريت في العقدين الماضيين أثبتت أن تكلفة البنية الأساسية الضرورية والإمدادات الضرورية للسياحة الدولية كانت عالية جداً فيما يتعلق بالنقد الأجنبي.

ومما يجدر ذكره أنّ السياحة ليست هي التي تؤدي إلى التنمية، وإنما التنمية العامة لبلد ما هي التي تجعل السياحة مربحة. ولذلك، لا تُعدُّ حصائل السياحة الدولية مؤشراً للدخل الحقيقي من السياحة.

على أنه يمكن أن يكون للسياحة آثار إيجابية وسلبية في آن واحد على البيئة البشرية، مثلها مثل غيرها من قطاعات التنمية الأخرى.

فالسياحة عادت بالمنفعة على البيئة عن طريق التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة، والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية.

وعادة ما يكون الترفيه والسياحة الهدفين الأوليين من إنشاء وتنمية الرياض الوطنية

وقد ذكر بعض الاقتصاديين أنه قد يترتب على إنشاء منظمة التجارة العالمية آثار عديدة وخاصة في مجال الاستثمارات الأجنبية والصناعات الوطنية، من مثل:

1. الانفتاح على العالم الخارجي دون حماية جمركية للصناعات الوطنية.
 2. تحرير التجارة من كل قيود تعيقها، وإتاحة المنافسة التامة التي تهدف إلى تحسين الأداء، وجودة الإنتاج.
 3. اشتداد حدة المنافسة بين الصناعات الوطنية والصناعات الأجنبية.
 4. حصول المستهلك على أقصى درجات الإشباع لحاجياته ورغباته بأقل تكلفة ممكنة، على حساب الولاء الوطني.
- ختاماً أقول: إن النضج العشوائي التبذيري المتلاف لثروات العالم النامي (الإسلامي والعربي) قد تجاوز النقطة التي كان يتوجب إيقافه عندها قبل زمن طويل، إذ كيف ينتفع بهذا العالم بعد أن نضب وتعرّى كالبادية الجرداء.

وأزعم أن نظام الاستثمار الأجنبي الجديد والهيئة العليا للسياحة والتنظيمات الإدارية والاقتصادية الجديدة في المملكة العربية السعودية سوف تضخّ الدماء في شرايين الحياة الاقتصادية من أجل نشاط اقتصادي قوي قادر على المنافسة والاستمرار والعطاء والتجدد.

السياحة نشاط تجاري

السياحة نشاط تجاري كبير. فقد أصبحت صناعة رئيسية على النطاق العالمي، ومن المتوقع أن تنمو نمواً متواصلاً. فقد زاد عدد السياح على المستوى الدولي إلى ثلاثة أمثاله خلال العقدين الماضيين، وارتفعت حصائل السياحة الدولية من 22 مليار دولار تقريباً في السبعينات إلى حوالي 300 مليار دولار في التسعينات.



أن تؤدي السياحة إلى تردي البيئة الطبيعية، ذلك المورد البالغ الجمال الذي يجعلها جاذبة. وأدت السياسات القصيرة النظر هذه إلى تدهور ملحوظ في بيئة بعض البلدان مما أبعدها أعداد متزايدة من السياح.

السياحة والفندقة تأملات اقتصادية

تحتل اقتصاديات الفندقة في الوقت الحاضر مكاناً بارزاً في الدراسات المعاصرة، بل أصبحت تمثل فرعاً مستقلاً من فروع هذه الدراسات. والجانب الاقتصادي للفندقة يمثل في الغالب محور الاهتمام بالأنشطة المختلفة للفندقة والسياحة.

فالسياحة، من جهة أخرى مقابلة، ذات تأثيرات متعددة في الاقتصاد، وهي تبدأ من تعظيم النمو الاقتصادي والدخول وحصيلة النقد الأجنبي والعمالة حتى تحسين الهيكل الاقتصادي.

وقد برزت أهمية الجوانب الاقتصادية لقطاع الفندقة والسياحة بعد أن أصبح هذا القطاع وخصوصاً خلال النصف الثاني من القرن الماضي أحد المكونات المهمة في الهيكل الاقتصادي في كثير من الدول، وبعد أن أصبحت السياحة والفندقة تمثل أكثر من 6% من الناتج العالمي.

إن النشاط الفندقي والسياحي في غالبيته نشاط موسمي، وهناك عوامل تؤدي إلى الموسمية، أهمها تركيز الإجازات المدرسية والإجازات في موسم معين كما أن العوامل المناخية والجغرافية تدعو إلى هذه الظاهرة.

وأنواع أخرى من المناطق المحمية. وقد أصبحت المناطق الطبيعية الخلابة عوامل جذب رئيسة، كما تشكل الأساس لما يُعرف باسم السياحة البيئية.

إن السياحة البيئية تغل منافع مالية مباشرة تفوق تكلفة صيانة الرياض وتنميتها، وكذا تحفز العمالة والتنمية الريفية في المناطق المجاورة.

إن التراث التاريخي والثقافي يحدّد جاذبية بلد معين للسياح، كما يشجّع الحكومات على حمايته والمحافظة على معالمه، ولذا فإن كثيراً من الدول تبذل جهوداً كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى والمناطق الأثرية التراثية الجمالية وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية.

وفي المقابل، وللأسف، أوجدت السياحة المفرطة تلوثاً موسمياً زائداً للغلاف الجوي في بعض المناطق، كما بلغ التلوث الموسمي للغلاف الجوي بسبب السياحة أعلى مستوى، وتأثرت دول كثيرة بشكل متزايد بالزيادة الموسمية في تلوث الغلاف الجوي.

وبينما تلعب السياحة دوراً رئيساً في اقتصاديات المناطق الجبلية، فإن الأضرار اللاحقة بالنظم البيئية بلغت في بعض الحالات مستوى حرجاً مما يضرّ بمستقبل السياحة.

ومع ذلك، فإن كثيراً من البلدان النامية، التي تنوء تحت عبء الديون الخارجية، وتحتاج إلى العملة الصعبة، طرحت جانباً مخاوفها من



- نقل داخلي 15%
- مشتريات 10%
- تسلية وترفيه 5%
- أنشطة أخرى 5%

وبمتابعة الدراسات التطبيقية التي أعدت في مناطق سياحية مختلفة، ظهرت بعض الملحوظات على العمالة المتولدة في القطاع الفندقي والسياحي، منها:

1. أن الإنفاق السياحي يؤدي إلى زيادة الدخل كلما زادت العمالة في المجتمع.

2. أن آثار الإنفاق على العمالة يكون متأثراً بنوعية النشاط الفندقي والسياحي.

3. أن قدراً كبيراً من العمالة في القطاع السياحي يكون موسمياً.

4. أن الموسمية في القطاع السياحي تعكس آثاراً عديدة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة موضوع طاقة العمل العاطلة في الفترات غير الموسمية.

أما من جهة التدريب الفندقي والسياحي فإن له أصوله وأبعاده، منها، على سبيل المثال:

أ - التدريب ليس برنامجاً يبدأ ثم ينتهي في مدة معينة بل هو عملية مستمرة.

ب - التدريب يشمل جميع العاملين في المنشآت السياحية والفندقية.

ج - التدريب يتطلب عناصر معينة من أجل نجاحه من مثل:

- مكان مناسب للتدريب.
- مدربون أكفاء لهم القدرة على نقل المعلومات.
- أدوات تدريب تتناسب والتخصصات المختلفة.

ومن الواضح أن سياحة الإجازات التي تمثل قدراً كبيراً من النشاط الفندقي والسياحي هي التي تدعم هذه الظاهرة.

ثم، إن القطاع الفندقي والسياحي يملك تأثيرات مختلفة على التنمية الاقتصادية من خلال تأثيراته على ميزان المدفوعات وتوليد العمالة وتحسين المرافق الأساسية والتأثيرات المضاعفة للإنفاق الفندقي والسياحي، وكذا التأثيرات الهيكلية.

وغير خافٍ، ماله جانب سلبي أو إيجابي من هذه التأثيرات، إذ لا يُتوقع إيجابية تلك التأثيرات بشكل مطلق.

يقول د. نبيل الروبي عميد كلية السياحة والفنادق بجامعة الإسكندرية الأسبق في كتابه "اقتصاديات السياحة": يُعدُّ إنفاقاً سياحياً، كل إنفاق يتم داخل الدولة المضيافة ممن يعتبر سائحاً. فالإنفاق السياحي هو الإنفاق الذي يقوم به السائحون على مختلف السلع والخدمات السياحية وغير السياحية خلال إقامتهم في الدولة المضيافة.

وحتى تسهل المقارنة من وقت إلى آخر ومن بلد إلى آخر يكاد يجمع كتاب الاقتصاد السياحي على تقسيم عناصر الإنفاق السياحي إلى أربع مجموعات رئيسية استخدمت في المناطق السياحية المختلفة، هي الإقامة، والطعام والشراب والنقل الداخلي، والمشتريات الأخرى.

وفد اتضح من عدة دراسات علمية أجريت عن توزيع الإنفاق السياحي أن نصيب عناصر الإنفاق السياحي تبدو فيما يلي:

- الإقامة 45%
- الطعام والشراب 20%



تُعدُّ خطوة أساسية في نجاح خطة التنمية السياحية.

ومن الضروري أن يحظى التدريب الفندقي بنظرة شاملة تدعمه إمكانيات فنية وبشرية ومالية تضمن نجاح عملية التدريب، من أجل إعداد العمالة المدربة القادرة على الارتقاء بمستوى الأداء في المجتمع الفندقي. وهنا، تبدو الحاجة ماسة لوجود خطة شاملة للتدريب الفندقي والسياحي تطبق على مختلف المستويات.

وقد آن أوان ذلك!!

وبعد، فإن هذه أبرز الجوانب الاقتصادية - حسب اجتهادي - لقطاعي الاستثمار والسياحة، وتلك أهم النتائج والتوصيات التي أراها مهمة لدعم ذانك القطاعين المهمين ليكونا رافدين أساسيين لاقتصادنا الوطني.

• جهاز يقوم بوضع برامج للتدريب محدّدة.

ومن ثم، فإن العمل بقطاع الفنادق والسياحة يستلزم أن يكون الفرد على مستوى مرتفع من الناحية المهنية والناحية السلوكية مع إجادته لغة أجنبية أو أكثر. كما أن صناعة الفنادق والسياحة يتطلب من الفرد أن يحب العمل الذي يؤديه ويكون مقتنعاً به ولديه وفرة في المعلومات العامة والثقافة مع وثوق في النفس.

أيضاً ينبغي من العامل في المجال الفندقي والسياحي أن يكون متعاوناً يعمل في تناسق مع زملائه. إذ أن العمل الفندقي والسياحي هو عمل فريق متكامل، فعمل كل فرد يكمل عمل الآخر، مثله في ذلك مثل الفريق الرياضي.

يتضح مما سبق، أن للقوى البشرية دوراً حاسماً في التأثير في نمو النشاط الفندقي والقطاع السياحي وتطورهما.

ففي السنوات الأخيرة برز الاهتمام بإعداد القوى العاملة في القطاع الفندقي والنشاط السياحي من أجل تحسين الخدمة ورفع مستواها.

وغير خافٍ، أن السوق الفندقي والسياحي يتعرض عادة لمشكلة نقص العمالة المدربة والمتخصصة، ويرجع ذلك إلى التوسع في المشروعات الفندقية والسياحية وهجرة كثير من العناصر الماهرة إلى الدول المجاورة، فضلاً عن العزوف عن العمل لدى الفنادق بشكل عام، وعدم الاقتناع الشخصي بهذا القطاع من بعض الشباب.

لذا، فإن تخطيط العمالة في القطاع الفندقي والسياحي بمستوياتها المختلفة (مهني أساسي، وتخصصي، وإشرافي وإدارة عليا...)

آثار العولمة على الجهاز المصرفي

بقلم: أ. هادية محمد منير الفضل *

من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل بين الأسواق الرأسمالية.

- من خلال التعاريف السابقة يمكن لنا أن نسوق تعريفا للعولمة نحاول فيه الجمع بين التعاريف السابقة هو:

العولمة: هي صفة النظام الحالي القائم على الاعتماد المتبادل وعلى تعميق الثورة العلمية التكنولوجية والمعلوماتية التي تقودها تكتلات اقتصادية عالمية استطاعت أن تجتاز الحدود بين الدول وان تفرض أنماطا متشابهة ما بين المجتمعات.

لكن ماهي آثار العولمة على الجهاز المصرفي؟
تتمثل هذه الآثار بما يلي:

1- التغييرات في الفلسفة الإدارية المصرفية:
من أهم التحولات التي حصلت هي الاتجاه نحو إدارة مصرفية قائمة على تهمين الأداء بعد أن سادت لمدة طويلة المفاهيم الإدارية التي تدعو إلى تبني الأسلوب المركزي في إدارة المصارف بحيث تكون أغلب القرارات والتصرفات الإدارية تكون بيد المدير العام.

غير أن هذا المفهوم تبدل في ظل العولمة، حيث تنبه المدراء ورجال الأعمال أنه ليس بوسع شخص بمفرده الإحاطة بجميع الأمور والمتغيرات أو أن يكون مطلعا على كل شيء. لذلك برزت ظاهرة الصناعة المصرفية التي تعتمد على العمل الجماعي من خلال شبكات الاتصال. ومن أهم المتغيرات أيضا زيادة قناعة المالكين والمدراء بأن أرباح المصارف لم تتأثر

يشهد العالم ومنذ القرن الماضي تطورات عديدة ومتلاحقة في كافة الميادين، ولقد برز خلالها مفهوم العولمة Globalization الذي استخدم لتفسير العديد من الأحداث وفي العديد من المجالات.

لكن ما هي العولمة؟

في الحقيقة كثرت تعريف العولمة وتتنوع بسبب تعدد وتنوع مفاهيم المفكرين واتجاهاتهم إزاء العولمة بين مؤيد ومعارض.

فبعضهم عرف **العولمة:** هي عملية تعميق الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد مشاركة كل منهم في التبادل الدولي من حيث المستوى والوزن في مجالات متعددة.

والبعض الآخر عرف **العولمة:** هي عملية تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيه المنافسة.

والبعض عرفها: هي مجموعة تجليات لظواهر اقتصادية لتحرر الأسواق والخصخصة وتراجع

الدولة من النشاط الاقتصادي وتغيير نمط التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتاج

* ماجستير في العلوم المالية والمصرفية



من خلال عمليات الإقراض ومن الأعمال التقليدية بقدر ما تتأتى من خلال أعمال مصرفية جديدة تعتمد

على الكفاءات الموهوبة لذلك لا بد من جذب الكفاءات وبالتالي تحول العاملون في الفروع من موظفين ينجزون معاملات روتينية إلى مسؤولي تسويق وبيع خدمات مصرفية متطورة. وبالتالي انعكست الفلسفة الإدارية الجديدة للمصارف على طبيعة أعمال المصارف حيث ازدادت نسبة العمولات.

2- التقدم العلمي التكنولوجي في العمل المصرفي:

يعتبر التقدم العلمي التكنولوجي من أهم عوامل نمو القطاع المصرفي إذ يساعد على خفض التكاليف وتقديم خدمات متنوعة.

لذلك أصبحت المصارف تبتعد عن الخدمات التقليدية ولجأت إلى التنوع في أعمالها من خلال ظهور العديد من الابتكارات المالية والمشتقات المصرفية الجديدة مثل المبادلات swaps والمستقبليات.

كما تنوعت الأعمال المصرفية على مستوى مصادر التمويل كاللجوء إلى إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول، الاتجاه نحو تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة والتوريق.

كما دخلت المصارف التجارية في بعض الأعمال كالوساطة في الأسواق المالية وخدمات التأمين وبالتالي برز نوع من اختفاء الفروق بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.

ولقد حولت التكنولوجيا المصرفية العملاء إلى موظفين يخدمون أنفسهم من خلال الصراف الآلي والمصرف الناطق والانترنت دونما حاجة المصارف إلى موظفين يقومون بخدمة هؤلاء العملاء وبالتالي التخفيف من مصاريف الرواتب والأجور لهؤلاء الموظفين.

3- تزايد عمليات الاندماج المصرفي:

تعتبر عمليات الاندماج المصرفي أحد أشكال التكيف الجديد مع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وذلك لأن هذه الاتفاقية تتيح إمكانية انتقال رؤوس الأموال وهذا يفسح مجالاً للمنافسة بين المصارف.

إن الاندماج المصرفي يساعد على تقليص الطاقة الفائضة أو غير المستقلة وتحسين كفاءة المصارف من خلال التكاليف المرتفعة لاستخدام التقنيات على قاعدة أكبر من العملاء والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير عند تقديم الخدمات المصرفية وتقليل عدد من الفروع والموظفين وتقليص التشابه والتكرار في الأعمال.

4- خصخصة المصارف:

تعتبر عملية خصخصة المصارف من أحد أنواع العولمة وهي مرتبطة بظاهرة الخصخصة كظاهرة عالمية. وهي عاملاً أساسياً من عوامل إصلاح القطاع المصرفي في الدول النامية بعد أن ثبت عدم قدرة مصارف القطاع العام على قيادة عملية التنمية لأنها غالباً ما تعاني من الوهن والترهل.

وبهذا نكون قد قدمنا لمحة وجيزة عن بعض الآثار الايجابية للعولمة على الجهاز المصرفي.

العلاج الهولندي في اقتصاديات التجارة الدولية

بقلم: أ. سفيان بن عبد العزيز *

لمتطلبات الحرية التجارية، غير أن الكساد الاقتصادي في الثلاثينات دفع الكثير من الدول إلى تبني سياسات حمائية كفرض القيود الكمية والزيادة في معدلات التعريفية الجمركية، فنتج عن تطبيق تلك السياسة تراجعاً في حجم التجارة الدولية وبات واضحاً أن انتهاج هذه السياسة من شأنه تعميق الأزمة وأن النمو والتوازن الدولي يمر حتماً عبر تبني نظام جديد للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية وإتباع سياسة راقية للتعاون الدولي.

لكن هذا التراجع في التبادل الدولي ما بين الدول لم يلبث طويلاً، حيث وبسبب حاجة كل دولة إلى الأخرى تبعاً للمشكلة الاقتصادية القائمة على ندرة الموارد، فقد تخصصت كل دولة في إنتاج معين تقوم على أساسه بمبادلة الفائض منه مع الدول الأخرى تبعاً للاعتماد المتبادل. فعمدت دولة هولندا إلى التخصص في تصدير البترول من بحر الشمال، كما اهتمت البرازيل بزراعة وتصدير البن، لتتخصص كذلك دول آسيا على غرار الهند وباكستان في الصادرات السكرية... الخ.

لقد أصبحت موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية تحظى بأهمية بالغة في الساحة الاقتصادية العالمية، خاصة ما تعلق منها بتلك التي تعالج تطورات التجارة الدولية، إذ أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية، فضلاً عن الدور الهام الذي تقوم به في الإنتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في اقتصاد أي دولة خاصة وأنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية إما بتقييدها أو بإقرار نوع من الحماية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر حدودها تبعاً للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة، قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وتوازن ميزان مدفوعاتها. ووفقاً لما مر به تطور الاقتصاد العالمي شهدت التجارة الدولية في عشرينيات القرن الماضي ازدهاراً ملموساً أدى إلى ازدياد حجم وقيمة التبادلات الدولية تبعاً

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - جامعة بشار - الجزائر

المرض ارتبط بوجه عام باكتشاف مورد طبيعي فانه يمكن أن يحدث من أي تطور ينتج عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل، ويشمل ذلك حدوث ارتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد استخدم الاقتصاديون نموذج **المرض الهولندي** لدراسة مثل هذه الوقائع بما في ذلك أثر تدفق الثروات الأمريكية الى اسبانيا في القرن السادس عشر واكتشافات الذهب في الخمسينيات من القرن 19. وكذلك الحال الآن بالنسبة للدول المصدرة للنفط فإنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري مقارنة بالدول التي لها قاعدة صناعية متنوعة، ولهذه التقلبات انعكاسات على الدخل الوطني وبالتالي على الميزانية العامة، ولذلك فنظرية **المرض الهولندي** تركز على إعادة تخصيص عوامل الإنتاج والذي يحدث استجابة لصدمة ايجابية مثل ما هو الحال في الدول المصدرة للنفط وارتفاع أسعار هذا الأخير. وعلى هذا الأساس يشير بعض الاقتصاديين الى الخطورة الممكن حدوثها في حالة التخصص الكبير في سلعة

هذا التخصص في الإنتاج من طرف كل دولة عن طريق اعتمادها على الذات له ايجابيات عديدة، لكنها ليست بعيدة الأمد، حيث أن اعتماد الدولة على نوع واحد أو بضعة أنواع من المنتجات تصدورها وتستورد باقي احتياجاتها من الخارج تحمل خطر إخضاعها لحالة الأسواق العالمية، ويعرضها للتأثر بما يطرأ على هذه الأسواق من تقلبات، وفي هذه الحالة قد تصاب الدولة بما يعرف **بالعلة الهولندية** في اقتصاديات التجارة الدولية الناجمة عن الأحادية في التصدير مما يعرضها الى تقلبات كبيرة في ميزانها التجاري مقارنة بتلك ذات القاعدة الصناعية المتنوعة.

والعلة الهولندية: أو المرض الهولندي (Dutch Disease)، هو تعبير يشير على نطاق واسع الى العواقب الضارة لحدوث زيادات كبيرة في دخل بلد ما نتيجة لاعتماده على تصدير منتج واحد، فقد شهدت هولندا في السبعينيات من القرن العشرين زيادة كبيرة في ثرواتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال، وعلى غير ما كان متوقع، فقد كان لهذا التطور الجلي انعكاسات خطيرة على الاقتصاد، حيث أصبح "الجيلدر" (العملة الهولندية آنذاك) أكثر قوة وجعل الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة، وقد أصبحت هذه المتلازمة تعرف باسم **المرض الهولندي**. وبالرغم من أن





كما أن دولة كوبا المتخصصة في إنتاج السكر فقد تضررت كثيرا بعد الحرب العالمية الأولى بسبب زيادة الإنتاج العالمي للسكر وبدأت تعاني من انخفاض الدخل مرة أخرى.

وعند امتناع إنجلترا والتي كانت من كبار مستوردي الأقطان المصرية عن شراء هذه الأخيرة عام 1954 بسبب رغبة مصر بجلاء القوات الانجليزية عن قناة السويس، تسبب ذلك في خفض الصادرات المصرية فاضطرت مصر للبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها من القطن.

والاقتصاد الجزائري إذا ظل شديد الاعتماد على الهيدروكربونات بعيدا عن التنوع، فسوف يبقى معرضا للصدمات السلبية على أسعار النفط ولن يتمكن من إنشاء فرص العمل الكافية. وقد اضطرت الجزائر الى تخفيض الإنفاق العام في منتصف ثمانينات القرن الماضي حين تعرضت لهبوط كبير في أسعار النفط. وتسبب هذا بدوره في ظهور مشكلات اجتماعية وكان من العوامل التي أدت الى "العقد الضائع" في التسعينات والى عدم الاستقرار السياسي. وقد تكونت موارد مالية كبيرة في العشر السنوات الماضية بفضل السياسة الاقتصادية الرشيدة من الدولة الجزائرية، وسوف تساعد هذه الموارد في تخفيف الخطر. لكن الهيدروكربونات تجلب الثروة، وليس الوظائف⁽¹⁾. وبدون نمو قوي في

أولية حيث يرتفع أو ينخفض سعرها بصورة مفاجئة، وهذا التسلسل في الآثار السلبية قد يؤدي الى إفقار الدولة كما حدث لهولندا. فالتزايد السريع في السعر العالمي لمادة أولية قابلة للتصدير سيؤدي الى ارتفاع مفاجئ في الإنتاج والى حركة عوامل الإنتاج نحو هذا القطاع، مما يؤدي الى إضعاف قطاعات أخرى معرضة للمنافسة الخارجية، إضافة الى ذلك الطلب الكبير للسلعة الأولية والذي يسهم في ارتفاع سعر العملة المحلية على مستوى أسواق الصرف. مما يخفض تنافسية باقي القطاعات التصديرية.

فعلى سبيل المثال، أدى التخصص في إنتاج نوع معين من السلع دون الأخرى الى إلحاق العديد من الاقتصادات بأضرار كبيرة خاصة في حالة كساد أسواق تصريف المنتجات في الخارج:

فقد شهدت مصر روجا كبيرا عند ارتفاع الأسعار العالمية للقطن الذي يشكل 75% من صادراتها عام 1951. بسبب توقع قيام الحرب الكورية، لكن بمجرد زوال شبح الحرب انخفضت الأسعار بدرجة كبيرة مما اضطرت بالحكومة المصرية للتدخل لحماية الأسعار في الداخل وتحمل فروق الأسعار الباهظة، وذلك حتى تمنع تضرر دخول الفلاحين الذين يكونون نسبة كبيرة من تعداد السكان.



المراجع:

- (1) جويل توهاس- برناتيه، الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، 26 يناير 2011، ص 04.
- (2) هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 466.
- (3) حسين وجدي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة المصرية، القاهرة، 1998، ص 202.

القطاعات الأخرى، يمكن أن تستمر حالة السخط والغليان بين مواطني الجزائر بسبب ارتفاع البطالة من جهة أخرى.

في الأخير قد تعود حالة التخصص على الاقتصاد القومي بالنفع في بعض الأحيان كحالة زيادة أسعار الصادرات، ولاسيما إذا أضفنا ما قد يكون لهذا الاقتصاد من مزايا في فروع الإنتاج المتخصص فيها كالقدرة على الإنتاج بنفقات أقل نسبيا. لكن في نفس الوقت قد يلحق التخصص بالاقتصاد القومي ضررا كبيرا في أحوال أخرى مثل كساد أسواق تصريف المنتجات في الخارج فإن الضرر يفوق النفع في المدة الطويلة. كما أن التخصص في الإنتاج الأولي قد لا يتيح فرصة لنمو الناتج القومي بنفس المعدلات التي يتيحها التخصص في الصناعة⁽²⁾ فضلا عن ذلك فإن اقتصاديات التخصص، وهي عادة اقتصاديات زراعية⁽³⁾، تتأرجح بين فترات تضخم ناشئ عن زيادة الدخل بها لارتفاع أسعار صادراتها، وفترات كساد عميق ينعكس عليها من الأسواق العالمية. لذلك لا يزال لزاما على الدول الأحادية التصدير أن تعمل على تنويع القاعدة الصناعية لديها في إطار علاقتها التجارية الدولية حتى تتباعد وتتجنب الإصابة بالمرض الهولندي الذي يفتك بتلك الاقتصادات التي تعتمد على تصدير المنتج الواحد.

مصرف سورية المركزي



بقلم : أ. محمد حكم الدندشي

والتخلي عنها و منح القروض و السلف، كل ذلك عن طريق المصارف.

• إصدار الأسناد الوطنية العامة لمختلف الآجال و القيام بتبديلها و تسديدها و كل الأعمال المتعلقة بالقروض و المساهمة في مفاوضات الاتفاقات الدولية للمدفوعات و القطع.

• الإشراف على المصارف العامة و الخاصة العاملة في سورية.

• القيام بوظائف مصرف الدولة و أمين صندوقها ووكيلها المالي داخل الأراضي السورية و خارجها في جميع العمليات.

• إلزامه للمصارف بتوظيف الاحتياطي الإجباري و الخاص المشكل من قبلها بسندات صادرة عن الدولة أو مضمونه من قبلها أو بتوفير نسبة من وفرها النقدي في سندات الدين العام و توظيف جزء من ودائعها في سندات الدولة.

مهام رئيسية أخرى

• إدارة مكتب القطع لحساب الدولة
• اقتناء رأسمال مؤسسات مالية خاضعة لأحكام قانونية خاصة
• إجراء جميع العمليات التي من شأنها تسهيل نقل النقود

• إجراء العمليات الخاصة بالقطع الأجنبي وإدارة إحتياطيات الدولة من القطع الأجنبي و حفظه و تدعيم استقرار العملات الأجنبية.

أحدث مصرف سورية المركزي بموجب
المرسوم التشريعي رقم / 87 / تاريخ
1953/3/28

الذي تضمن نظام النقد الأساسي في سورية
و باشر نشاطه في شهر آب لعام 1956

تعريف مصرف سورية المركزي

عرف المرسوم التشريعي رقم / 87 / المصرف المركزي بأنه مؤسسة عامة مستقلة يعمل تحت رقابة الدولة وبضمانتها، وفي حدود التوجيهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء و يمارس لحساب الدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية و إدارة الصندوق النقدي و يتولى إدارة مكتب القطع (الصرف الأجنبي) كما أنه يلعب دور عميل الحكومة المالي. كما يقوم بتنسيق فعاليات مؤسسات النقد و التسليف في حدود صلاحياته و التوجيهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء بما يحقق أهداف السياسات المالية و النقدية و المصرفية للدولة، مع ممارسته للرقابة على الجهاز المصرفي و حسن تنفيذ أحكام النقد الأساسي و ما يتفرع عنه من أنظمة و تعليمات و ضوابط نقدية و مصرفية.

الوظائف الرئيسية لمصرف سورية المركزي

- إصدار النقد الوطني.
- هو مصرف المصارف: حيث يقوم بإعادة الخصم للسفاتج و الأسناد التجارية و شرائها

نظرة متفحصة حول كيفية حماية الـ SPV

حملة السندات من تسيل صكوكهم

بقلم: أ. محمد فتيفير

«المرتكزة إليها الأصول Asset Based، التي تمثل السواد الأعظم من الإصدارات الحالية. فهذه الصكوك لا تضمن هذه الميزة، بمعنى أن حملة الصكوك، في حالة التعثر، لا يستطيعون النفاذ إلى هذه الأصول لأنهم لا يملكونها قانونيا. وعليه فمن الضروري تسجيل "ملكية" نقل هذه الأصول إلى حملة الصكوك.

ولا تصر الهيئات الشرعية على بعض الأمور القانونية كتسجيل حق ملكية هذه الأصول لحملة الصكوك. ويرجع سبب عدم تفعيل ذلك إلى رسوم التسجيل والضرائب العالية. وإضافة إلى ذلك تفرض بنود وثيقة الصك بيع تلك الأصول إلى الشركة المصدرة. لكن عندما تكون هناك حالة تعثر، فإن شركة الأغراض الخاصة SPV، التي تمثل حملة الصكوك، لن تكون في وضع يسمح لها ببيع تلك الأصول نظرا لأنها ليست المالك القانوني لهذه الأصول.

بعد هذه المقدمة عن أنواع الصكوك، لنحاول ربط ذلك بالـ (SPV)، فعندما تحاول شركة ما إصدار صكوك، فإن البنك الاستثماري يفرض عليه إنشاء شركة تابعة لها بالاسم فقط يطلق عليها SPV بحيث تقوم بالاستحواذ على الأصول التي قامت عليها عملية الإصدار. وهنا تأتي مسألة فهمك لهيكله الصك ونوعيته Asset Backed أو Asset Based التي لن تكون واضحة لك حتى لو قرأت وثيقة الاكتتاب بشكل متعمق. حيث ينصح في هذه الحالة بالاستعانة بشركة محاماة مستقلة لأخذ نصيحتها قبل عملية الاستثمار.

يتعامل المصرفيون "الاستثماريون"، التابعون لإدارات تمويل الشركات، والمحامين، المختصين بهيكله الجوانب القانونية للسندات، بما يعرف بشركة الأغراض الخاصة، (SPV) التي تظهر فائدتها الجمة عندما تتعثر جهة الإصدار في تسديد الدفعات الدورية لحملة سنداتها.

ولكن كيف نعكس دور (SPV) مع إصدارات الصكوك ولماذا بدأ النقاش يزداد حولها في الآونة الأخيرة من قبل حملة الصكوك، خصوصا من قبل هؤلاء المستثمرين الخليجيين الذين أغفلوا قراءة وثيقة الاكتتاب بشكل متعمق.

بشكل مختصر فهمك لطريقة عمل (SPV) ونوعية السند الإسلامي قد يكون كافيا لإثبات ملكيتك للأصول التي قامت عليها هذه السندات في المحاكم الدولية. ولكن في حالة إغفال النظر في ربط العلاقة بين الاثنتين، فإن ذلك قد يؤدي إلى عدم استرجاعك رأس مالك في حالة تعثر الأداة الاستثمارية. عندها سيلومك الفقيه الذي أجاز الصك بأن تعاتب مصرفك الاستثماري أو شركة المحاماة التي قدمت لك النصح.

في البداية لنقدم ملخصا مبسطا لأنواع الصكوك ثم نربط ذلك بتفاصيل أوسع مع SPV في حالة التعثر.

تضمن الصكوك "المدعومة بالأصول" Asset Backed انتقال ملكية هذه الأصول إلى حملة السندات الإسلامية، الأمر الذي يعني امتلاكهم الحق في النفاذ إلى موجودات الصكوك وبيعها في حالة حدوث حالة تعثر من جهة الإصدار. لكن المعضلة الكبرى تأتي من الصكوك



دفعات الإيجار حتى لو قدمت الشركة المصدرة طلباً للإفلاس. مع ذلك فإن وظيفة العزل عن الإفلاس لا تستطيع العمل بصورة سليمة مع الإصدار المرتكز إلى الأصول asset based، حيث يتم في العادة بيع حق الانتفاع بالأصول إلى شركة الأغراض الخاصة. إلا أنه من وجهة النظر القانونية فإن الأصول التي تقوم عليها الصكوك تكون مملوكة من قبل الشركة المصدرة وليس من قبل حاملي الصكوك، الذين تكون لهم أحقية ضعيفة في تلك الأصول. هذا يعني أنه إذا قدمت الشركة المصدرة طلباً لإشهار الإفلاس، فإن هيكل الصكوك يمكن أن ينهار، على اعتبار أنه ستم تسويته مع المطلوبات الأخرى في حالة إفلاس الشركة المصدرة. وبالتالي سينضم حاملو الصكوك إلى الدائنين الآخرين لتقديم مطالبات بالأصول، التي يمكن أن تكون لها منفعة من حيث الملكية أو أن تكون مملوكة تماماً لشركة الأغراض الخاصة.

لعل ما يمكن أن نستنتج هنا، كما قال لي الفقيه الماليزي محمد داود بكر، هو أن الصكوك ليست للمستثمرين العاديين، بل هي لهؤلاء المهرة المتفهمين لحثيات عمل تلك الأدوات بالغة التعقيد!

ومن أجل توضيح الفكرة أعلاه، لنحاول ضرب أمثلة عليها من أرض الواقع. ففي قضية "إيست كامبيرون"، التي ينتظر أن تتحول إلى مادة للدراسة بأيدي الباحثين، برزت أهمية شركات الأغراض الخاصة SPV التي توصف بأنها «معزولة عن الإفلاس».

فضلاً عن ذلك فإنها تستخدم في سياق التعاملات التي بموجبها يتم عزل الأصول التي تقوم عليها الصكوك لمصلحة حاملي الصكوك (على سبيل المثال يتم «بيع» الأصول إلى (SPV).

في ضوء ذلك، يستطيع حاملو الصكوك المدعومة بالأصول الاستفادة من كامل المنافع المترتبة على العزل عن الإفلاس. بعد تحديد الأصول التي سيتم توريقها مالياً، فإن الشركة المصدرة للأصول المورقة تنتقل ملكية هذه الأصول إلى شركة الأغراض الخاصة (SPV). ثم تحتفظ شركة الأغراض الخاصة بالأصول لمصلحة حملة الصكوك وتصدر الصكوك إليهم. الهدف من عملية نقل ملكية الأصول هو الفصل بين الأصول وبين المخاطر المتعلقة بشركة الإصدار. ويتم هذا على وجه الخصوص بهدف تقليص المخاطر المرتبطة بحالة إفلاس محتملة أو تعثر شركة الإصدار وافتقارها إلى الملاءة، ويضعها في أداة وسيطة (مثل شركة الأغراض الخاصة) التي لديها احتمال قليل بأن تصاب بالإفلاس أو انعدام الملاءة.

فعلى سبيل المثال تعاني شركة تمويل الإماراتية ضغوطاً حادة على سيولتها. إلا أن ذلك لم يؤثر في صكوكها المدعومة بأصول Asset Backed. وعليه فإن حاملي الصكوك يضمنون أن الأصول التي تقوم عليها الصكوك قد أبعدت من موجودات الشركة المصدرة. وبسبب هذا العزل عن الإفلاس تستمر الأصول في إنتاج

تطور التمويل الإسلامي في الهند

بقلم : أ. كيه. تي. جابر الهدوي *

إن المالية الإسلامية لها إمكانيات ضخمة في الهند لأن نظام الاقتصاد الهندي هو أكبر نظام اقتصادي في الأسواق المالية وأيضاً يتمتع بمكانة سامية بين الأنظمة الأخرى في العالم. وقال في. آر. كرشنا أير - القاضي للمحكمة العليا سابقاً - إشارة إلى أهمية التمويل الإسلامي في الهند: إن التمويل الإسلامي قد وصل إلى النجاح والفوز في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو المستدام في كثير من البلدان، منها الولايات المتحدة. وأنه وثيق الصلة جداً في بلادنا حيث عشرون مليون شخص يتضورون جوعاً. وعلى من يساند الإنسانية أن يرحب بالصيرفة والتمويل الإسلامي في الهند. واستطرد قائلاً: الخدمات المصرفية الإسلامية ليست خاصة بالمسلمين فحسب بل هي عامة لجميع أفراد المجتمع. وعلاوة على ذلك إن الخبراء الاقتصاديين الهنديين في عصرنا هذا مثل تشيد امبارم ومنموهن سنغ وغيرهم أكدوا على أن الاقتصاد الإسلامي ملائم ليحل محل الاقتصاد الرأسمالي أو الاشتراكي.

المالية الإسلامية في الهند تحتاج إلى وقت قليل لكسب الثقة بالجالية وأن يكون هنالك العلماء الشرعيين وحملة اختصاص آخرين للمجيء إلى رصيف واحد لدعم المالية الإسلامية. إن المشكلة تكمن بأن الجالية الإسلامية في الهند اغتصبت أدبياً باستعمال كلمة الإسلامي أو مالية شريعة بالعديد من الشركات المزيفة والخطرة. المالية الإسلامية كانت من اهتمام الشركات العليا مثل TATA AIG، و Reliance Capital، و Bajaj Alliance، وصندوق الثور الأخلاقي و Benchmark ETF، و Secura وقائمة الكيانات المهمة الأخرى التي لا نهاية لها مثل بحرية توكيو، وتأمين على الحياة ب Shri Ram ومالية Basix الدقيقة وغيرها. ربما كل هذه الشركات اعتقدت أنه باستعمال كلمة - إسلامية - أو مالية شريعة

إن الهند أكبر ديمقراطية برلمانية في العالم، فهي دولة مستقلة وذات حكومة متميزة وذات رقعة واسعة من الأرض، وهي من أهم القوى الإقليمية الصاعدة في قارة آسيا ومن المتوقع في العقدين القادمين أن تكون إحدى أهم القوى الاقتصادية الكبرى في العالم.

الأقلية الإسلامية في الهند تعاني الأخطاء من يد الزعماء، والاستغلال من قبل الأكثرية واللامبالاة النسبية من عِدّة حكومات هندية. إنّ الواقع الحالي للمسلمين الهنود مخيف ويتسم بالأمية المرتفعة والبطالة العالية والدخل المتدني ونسب فاقية أعلى مقارنة ببقية الهندوس. بل إن حالة المسلمين الاجتماعية والاقتصادية أدنى من الطبقات الهندوسية الفقيرة في الهند بشكل عام كما هو معترف به من تقرير حكومي عن واقع المسلمين في الهند قدم إلى مجلس الوزراء في سنة 2007.

من حيث أن الهند ديمقراطية علمانية، كلّ المواطنين عندهم حقوق متساوية من نوعية الحياة ولا مجموعة فرعية معينة من السكان يجب أن تتخلف ورائها في إنجاز وممارسة ذلك الحق. إنّ تأسيس البنوك الشاملة التي تُزاول المالية الإسلامية خطوة واحدة لنقض التباين الاقتصادي بين المسلمين الهنود وبقية المواطنين، وعلى الحكومة أن تضمن لهذه الأقليات المتخلفة أدوات يُمكنُ بها أن يلحقوا بها إلى بقية الأمة، وأيضاً يجبُ عليها أن تضيق الفجوة بين المسلمين الهنود وبقية الأمة وأن تصلح القطاع المصرفي لكي يسمح بإنشاء البنوك الإسلامية.

* باحث اقتصادي - مركز الدراسات العربية الإفريقية



المصرفية اللاربية أو المصرفية المشاركة
أو يعطى لها أي اسم يساوي المصرفية الشرعية
الذي يمكن أن يدعى ببساطة المصرفية الملمطة.

التأمين الاسلامي أو التكافل الاسلامي

تطورت منتجات التأمين مع إعتبار قواعد
الشرعية

خطة المعاشاة التقاعدية للأسهم النقية بدون
تأمين على الحياة من قبل Bajaz Allianz

خطة إيمان ل Reliance

صناديق TATA AIG

البنك التكافلي

الهند تتجه إلى نمط قناة متعدد التوزيع مثل
تأمين المجمعات التجارية وتوزيع وكالات
السيارات وتوزيع صنف مشارك آخر التي
تكتسب العملة. وموقع العمل ونسب مجموعة
التسويق تتوسع واحتكار الوكلاء تتناقص
وامكانية البنك التكافلي تنمو بسرعة سريعة
بسبب سقف ULIP

البنك التكافلي في الهند في رؤية واضحة مع
بداية عام 2015 ومن المتوقع انه ينمو 17%
سنويا على مستوى العالم.

صناديق الاستثمار الاسلامية

الصندوق الثور الأخلاقية اول صندوق متوافق
مع احكام الشرعية الذي تدار بنشاط، ويستخدم
ذلك S&P CN x 500 مؤثر الشرعية
ويستثمر في الاسهم الهندية المدرجة فقط.

تمويل المشاريع الصغيرة الإسلامية:

هو مقترحات من Grameena kota
وشركة Basix للتمويل الأصغر

ستتمكن من الحصول على العمل بدون أي
كلفة، لكن الأمور لم تجر مثلما توقعت.

ومن المشاكل الكبرى للشركات الهندية كانت
النظرة الفاترة للشركة بدون أن تتضمن علماء
شريعة بالكامل من مرحلة إستهلال الفكرة إلى
النهاية. وأيضا لها شدة التوق للحصول على
شهادة الشرعية بعد أن نمت المنتجات المسندة
إلى الشرعية كليا وكاملا. ومن المعانات بان
نصف السكان جاهل حول الفرص وخدمات
القطاع المالي.

نظام الهند المالي يقسم إلى الاعمال المصرفية
وغيرها. النظام المصرفي يشمل البنوك
التجارية والتعاونية والاجنبية بينما يشتمل غيره
على الشركات المالية غير المصرفية ولاعبى
سوق رأس المال وقطاع التأمين. وفي هذه
النقطة يلاحظ على أن قانون الشرعية يفرض
المنع على نوع من النشاطات الاقتصادية
ومنها: الربا، والغرر، وتعهد أي نوع من
النشاطات التخمينية غير المنتجة مثل القمار
والمراهنة، والاستثمار في الصناعات الممنوعة
مثل الصناعات تتعلق أنشطتها الاقتصادية
والتجارية بالمنتجات أو الخدمات التي هي
منتجة لكي تكون ضارة بالمجتمع الإنساني مثل
التبغ والكحول والأسلحة والمخدرات
والخلاعة... إلخ.

المصرفية الاسلامية

تطورت المصرفية الاسلامية عالميا إلى مفهوم
بالغ بشكل مرضي لدرجة كبيرة في حل أغلب
مشاكل التسنين. التحدي الحقيقي الآن ان يضمن
التزام المنتجات المطلق والمستمر مع الشرعية،
لكنها لم تخلق في الهند بسبب موقف سياسي من
الحكومة. وكثير من الجهود المستمرة التي تعمل
وراء الشاشات باسم المصرفية اللاربية
أوالمصرفية المشاركة.

طبعا للسيد سوامناتن - ناشط الثورة الاخضر -
أن أفضل الطريق لإستئصال الفاقة حقا وإيقاف
الانتحار من قبل المزارعين في الهند أن تبدأ
المصرفية الإسلامية التي يمكن أن تدعى



شركة إدارة المحفظة

(Portfolio Management Company)

هي الشركة التي تقدم الخدمات الشهرية القائمة على الشريعة مثل شركة اداة و Profi Share والتجارة الاسلامية.

عمليات إعادة التكافل (Re Takaful operations)

التأمين الهندي للتعاون العام يعرض إعادة التكافل في الاسواق الدولية وخاصة في منطقة الشرق الاقصى.

وبالمجمل، إن التعليمات المتعددة والقوانين المختلفة في القطاع المالي الهندي تستعد للنمو من موقعها الحالي. ويمكن للهند أن تتبنى بعضا من الممارسات المتبعة في البلدان الأخرى لكي تخلق بيئة تنظيمية إيجابية للنمو وتطوير المالية الشرعية في الهند. على أية حال، إن نجاح المالية الاسلامية في الهند تعتمد أيضا على استعداد القطاع المتعلق بالشركات في الهند والمساندة التي تقدمها المنظمات الهندية.

تهنئة ومباركة

تبارك إدارة موقع ومجلة ايكونوميكات

للكنور صاوي مراد

حصوله على شهادة الدكتوراه

في العلوم الاقتصادية

متمنين له دوام النجاح والتوفيق

متمنين له دوام النجاح والتوفيق

آفاق ترقية التجارة الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي

وفقاً لقواعد المنظمة العالمية للتجارة

- حالة الجزائر -

إعداد : د. صاولي مراد

متابعة : أ. محمد حكم الدندشي

- الاقتصادية الحالية التي خلفتها الأزمة المالية بالنسبة لدول المنطقة المغاربية ؟
- ما هي الآفاق المستقبلية التي تنتظر الدول المغربية التي تعد عضوه في المنظمة العالمية للتجارة ؟

فيما يتعلق بفرضيات البحث، فقد حاول الباحث في بحثه المطروح أن يتناول أثر أحد المتغيرات على اقتصاديات الدول المغاربية وهي المتعلقة بأثر التجارة في السلع والخدمات والملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة على اقتصاديات هذه الدول. حيث تمثلت تلك الفرضية من خلال نظرتة إلى اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي مجتمعة إلى الأداء الاقتصادي والتجاري في ظل التحولات والتغيرات العالمية وإلى أشكال التعاون والتكامل فيما بينها، يتبين إن اقتصادياتها قد حققت أهداف متواضعة في السنوات السابقة كما أن أدائها الاقتصادي العالمي لم يكن في المستوى المطلوب، أضف إلى ذلك أن معظم محاولات التكامل الاقتصادي والاتجاه نحو أشكال التعاون فيما بينها لم تظهر عليه نتائج طيبة ولم تحقق الأهداف المرجوة منها.

بين الباحث في فقرته حول موضوع البحث والهدف منه، بأن هذه الدراسة حاولت أن

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

في العلوم الاقتصادية

قسم العلوم الاقتصادية – كلية العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير –

جامعة باجي مختار – عنابة

إعداد : صاولي مراد

**كتكل أقليمي، إلى أي مدى سينجح الاتحاد
المغربي في الاندماج في النظام التجاري
المتعدد الأطراف؟**

ذلك كان السؤال الرئيسي الذي حاول الباحث الإجابة عنه في رسالته المقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة باجي مختار – عنابة في الجمهورية الجزائرية، حيث ذكر بأنه يمكن أن تكون المشكلة الأساسية للبحث متمثلة في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية، والتي تشكل بمجموعها إشكالية البحث:

- ما هي الفائدة التي سوف تجنيها دول اتحاد المغرب العربي من وراء انضمامها الكلي إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟
- هل في مقدور دول اتحاد المغرب العربي أن تدافع على مصالحها في السوق العالمي؟
- ما هي الآثار المترتبة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل الأوضاع



النسبية لظاهرة التجارة الداخلية والخارجية في اقتصاديات تلك الدول.

أما عن فترة الدراسة والبيانات، فقد تم استخدام الباحث البيانات المتعلقة بالمؤشرات المختلفة لدول اتحاد المغرب العربي مثل التجارية الخارجية لدول الاتحاد، الصادرات البينية بين دول الاتحاد، الواردات الكلية وغيرها، أما فترة الدراسة فقد شملت فترة نشأة التجارة الخارجية من عهد آدم سميث ودافيد ريكاردو مروراً بفترة الثورة العلمية والتكنولوجية إلى غاية الآن.

قسم الباحث دراسته إلى بابين رئيسيين يتخللهما أربعة فصول رئيسية، تطرق الباب الأول إلى الجذور النظرية لتطورات التجارة الدولية الراهنة حيث عنون الفصل الأول بعنوان " الإطار النظري لتفسير التكامل التجاري الدولي " وفيه ذكر بأنه توجد جملة من الاعتبارات تميز العلاقات الدولية عن العلاقات داخل البلد الواحد ومنها: مدى قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دولياً، واختلاف السياسات التجارية الخارجية ووجود عقبات أمام حرية التبادل التجاري الدولي بينما لا توجد تلك الحواجز داخل الدولة الواحدة.

أما في الفصل الثاني والذي كان عنوانه " أبعاد المنظمة العالمية للتجارة في تفعيل العولمة الاقتصادية " فقد تعرض الباحث فيه إلى نشأة المنظمة العالمية للتجارة ومبادئها حيث ذكر بأن هنالك خمسة مبادئ أساسية وهي: مبدأ الدولة الأكثر رعاية - مبدأ المعاملة الوطنية - اقتصر الحماية على

تبين دور تجارة الخدمات والسلع بالإضافة إلى الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة وانعكاسات تحريرها على اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي وأهمية التعاون فيما بينها. وأضاف الباحث بأنه الهدف من وراء ذلك هو إلقاء الضوء على الواقع الفعلي والوضع الاقتصادي لهذه الدول، مع الإشارة إلى بعض الآثار التي يمكن أن تنتج عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك ليس بغرض تقييم مدى جدوى الدخول في عملية التحرير الاقتصادي أو التعرض لدور التحرير التجاري وأهميته في النمو الاقتصادي ولكن بهدف إلقاء الضوء على الواقع الذي يتسم به عالمية النظام الاقتصادي لأن " القضية ليست قضية تحرر أم لا "

وبذلك يكون الهدف الرئيسي للبحث هو توضيح العناصر المتعلقة بالتحرر التجاري في السلع والخدمات والملكية الفكرية وآثارها الاقتصادية من أجل تفعيل الآثار الإيجابية لهذا التحرر والحد من الآثار السلبية ليتمكن بذلك توجيه هذا التحرر لصالح الدول المغاربية ولصالح أهدافها الاقتصادية والاجتماعية القومية.

أعتمد الباحث في دراسته من أجل معالجة الإشكالية المطروحة ومحاولة الإجابة على مجمل التساؤلات المطروحة على استخدام منهج التحليل الوصفي لإلقاء الضوء على الوضع الاقتصادي لمختلف القطاعات في دول اتحاد المغرب العربي وكذلك منهج التحليل الكمي من خلال استخدامه للميزة

التعريف الجمركية - مبدأ الشفافية وأخيراً
حل المنازعات بين الدول الأعضاء. أما فيما
يتعلق بشروط الانضمام إلى المنظمة
العالمية للتجارة، فقد ذكر الباحث بأن
المنظمة العالمية للتجارة تشترط على الدول
الراغبة في الانضمام لها عدة شروط
وإجراءات لإتمام الانضمام حيث أن

العضوية تكتسب بشكل تطوعي وتخضع
لمدى رؤية الدولة لاستفادتها من عدمها من
الانضمام إلى هذه المنظمة. ويمكننا أن نورد
الشكل التالي كملخص لعملية الانضمام إلى
المنظمة العالمية للتجارة كما أشار إليها
الباحث في متن البحث.



هما المجالان اللذان تعمل فيهما بشكل ملموس للحد من خطر هذه الأزمة على الإضرار بكثير من الدول.

تمثلت نتائج الدراسة في سبعة نتائج رئيسية أوجزها الباحث فيما يلي:

1. بالرغم من التنوع الاقتصادي في البنى التحتية الأساسية للدول المغاربية إلا أن الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية لم تؤدي إلى المزيد من التقارب فيما بينها يمكن أن يشكل هذا خطوط لمزيد من التقارب نحو تكامل اقتصادي مغاربي.
2. أن السبب الرئيسي والمتكرر كمعوق لنمو التجارة المغاربية البنينة والاتحاد المغاربي عامة ذلك المتعلق بالنخب السياسية الحاكمة ومواقفها المتذبذبة إزاء مصالح وقضايا التنمية والراجعة بالأساس إلى تحقيق المصلحة الشخصية الضيقة على حساب المصلحة القومية.
3. يأتي دور القطاع الخاص على مستوى البلدان المغاربية كبديل ضعيف ومتردد تحكمه انتماءات ضيقة وخبرة محدودة في كثير من الأحيان ليزيد من حجم المشكلة والصعوبات والتعقيدات إزاء نمو التجارة الخارجية المغاربية بل أنه يتنافس في تعاونه مع الشركات العالمية بدلاً من التعاون والمشاركة مع الشركات المغاربية أو حتى العربية منها.
4. توفر الاتفاقيات الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة مناخاً أكثر ملائمة لمزيد من التنافس الذي يمكن أن يتيح الفرصة أكبر للدخول في أسواق بلدان أخرى كان من الممكن أن

في الباب الثاني والذي يحمل عنوان: المنظمة العالمية للتجارة وتحديات الأزمة المالية، فقد بدأ الباحث بابه الثاني بتعريفه للأزمة المالية حيث عرفها بأنها " تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل التغيرات المالية وعلى حجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات وإجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف وتعتبر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.

وقد طرح في السياق نفسه التساؤل التالي : ما هي الجهود التي بذلتها المنظمة العالمية للتجارة العالمية جراء الأزمة العالمية المالية؟ وأجاب " لقد ركزت المنظمة العالمية على مجالين رئيسيين تستطيع من خلالهما مساعدة الدول على أمل معالجة هذه الأزمة، وهي تمويل التجارة أي إمداد التجارة العالمية حيث أن منابع التمويل التجاري قد جفت، تقوم بالتعامل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع بنوك التنمية الإقليمية، بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الإسلامي وبنك التنمية الآسيوي. والمجال الثاني الذي تعمل المنظمة العالمية للتجارة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي وما يمكن وصفه بإجراءات الطوارئ التي هي من اختصاص صندوق النقد الدولي التي تساعد الدول التي تواجه مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات، وهذا ليس من اختصاص المنظمة لكنه من اختصاص صندوق النقد الدولي، الذي يعمل على التمويل التجاري أو التجارة المتدنية. هذان

الاعتماد غير المتكافئ على أسواق واقتصاديات الدول المتقدمة على حساب الأسواق المغربية.

أما فيما يتعلق بالتوصيات فقد أوصى الباحث فيما يلي:

1. إن إشراك القطاع الخاص المغربي في عملية اتخاذ القرارات يمثل ضرورة هامة باعتباره يلعب دورا رئيسيا في تحقيق وزيادة التجارة المغربية الخارجية وزيادة التعاون والانسجام بين هذه الأقطار، وتجدر الإشارة هنا إلى أن القطاع الخاص التونسي لعب دورا هاما في إعادة مستوى العلاقات التجارية بين تونس والعديد من الدول العربية، وعليه فإن الضرورة تقتضي إعطاء الفرصة للقطاع الخاص المغربي في استثمار فرص التعاون، حيث أن زيادة التجارة الخارجية المغربية يرتبط بما يتوفر للقطاع الخاص من إمكانيات وطاقات تساعد في تحقيق ذلك.
2. هناك ما يدعو للاعتقاد أن مستقبل التجارة الخارجية المغربية قد يكون أفضل مما كان عليه خلال العود الماضية، ويعود ذلك إلى أن عددا كبيرا من الدول العربية أخذت في تحرير تجارتها الخارجية وذلك بعد أن أخذت هذه الدول في الانضمام إلى الاتفاقيات التجارية مثل المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الأوروبية المتوسطية وغيرها وذلك من أجل الاندماج مع الاقتصاد العالمي والانسجام مع متطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي.

لا يتوفر مناخ كهذا دون هذه الاتفاقيات، إذن من الممكن أن يعطي فرصة للدول المغربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة (تونس والمغرب الأقصى وموريتانيا)، وانضمام الدول الأخرى (الجزائر وليبيا) إلى إعطاء فرصة للدول المغربية في ترقية تجارتها الخارجية متى كانت معظم تجارتها منسجمة مع أحكام الاتفاقيات الجديدة.

5. على الرغم من أن خطط وبرامج التكامل الاقتصادي المغربي الذي بدأ في منتصف القرن الماضي وتزامنت مع جهود وخطط الدول الأوروبية لتحقيق السوق الأوروبية المشتركة، إلا أننا نلاحظ التقدم السريع الذي حققه الأوربيين حيث تم التوصل إلى الوحدة الاقتصادية والسياسية والنقدية وشكلت أكبر سوق استهلاكي في العالم واستطاعت استقطاب أكبر العديد من دول العالم، ونرى أن الواقعية تستدعي أن يكون التكامل والتعاون والاندماج منطلقا أساسيا في للتنمية والتعاون الاقتصادي المغربي، فالسياسات الواقعية هي التي تؤمن هذا المنهج وهو ما سارت عليه الدول الأوروبية ابتداء من بالاقتصاد تكاملا وتكتلا وتوحيدا وصولا إلى الوحدة النقدية والسياسية.

6. عدم الاستفادة من التقارب الجغرافي والثقافي بين البلدان المغربية ومزايا المتعددة في تفعيل البرامج التكاملية المغربية.

7. تبني الدول المغربية لسياسات تصنيعية ذات توجه خارجي تعمل على استمرار



- مغربية-مغربية قوية في كافة المجالات بما في ذلك المجالين الاقتصادي والتجاري، فقول التحاد يملكون مقومات مشتركة ويتحتم عليهم ترشيدها لتحقيق التقدم والازدهار لصالح الأمة المغربية ككل حتى يكونون ككتلة واحدة في عصر العولمة.
7. الالتزام بكافة الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية والمغربية وضرورة تفعيل التشريعات اللازمة لإدارة الخلافات السياسية التي تحدث بين الأقطار المغربية والحد من أثارها السلبية على التجارة الخارجية المغربية.
8. العمل على زيادة فعالية المؤسسات والهيئات والمصارف القطرية والإقليمية في تقديم التسهيلات الائتمانية وضمان التمويل اللازم للصفقات التجارية التي تعقد بين الأسواق المغربية.
9. العمل على تصعيد دور الغرف التجارية والصناعية في التعريف بالمنتجات المغربية وذلك بتنظيم بعثات تجارية مشتركة لرجال الأعمال والشركات إلى الأقطار المغربية وإقامة معارض متخصصة دائمة ودورية.
10. تبني أنماط تصنيعية ذات نوجه داخلي عربي تعمل على تنمية التجارة المغربية البينية وتساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المغربية المستقبلية في الوطن المغربي.
11. إبطال مفعول الآليات التي تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها الكبيرة لتطويق الاقتصاديات المغربية والعربية

3. منع الممارسات التقليدية والتمييزية في العلاقات التجارية المغربية مع العالم الخارجي من الممكن أن يتيح فرصة للدول المغربية لمقاومة هذه الممارسات (بحجة مقاومة الإغراق) التي تطبقها التكتلات الاقتصادية المتقدمة على وارداتها مع بعض المنتجات المغربية المتميزة من حيث القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.
4. التحويل على للقاءات المغربية - المغربية على المستويات الثنائية والجهوية والإقليمية، بهدف دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية. فمن الواضح أن لقاءات القمة واللجان العليا المشتركة تساهم في دعم وتطوير التجارة البينية المغربية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك علاقة ليبيا بتونس خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة.
5. إن هيكل الصادرات المغربية ليس العائق الوحيد لدعم وتطوير التجارة البينية المغربية، حيث أن صادرات المغرب وموريتانيا من المواد الغذائية يمكن تصديرها إلى كل من الجزائر وليبيا، فالمواد الغذائية تشكل نسبة ملحوظة من واردات ليبيا والجزائر ولكن نظرا للعلاقات السياسية المتوترة بين هاتين الدولتين من ناحية والمغرب وموريتانيا من ناحية أخرى فإن معدل التجارة البينية المغربية يتسم بضعف ملحوظ.
6. ضرورة انخراط النظم السياسية المغربية في عملية تنشئة اجتماعية واقتصادية موحدة للأجيال القادمة، بحيث تضمن علاقات



ولغرض إجهاض التوجهات التكاملية
المغربية.

لمزيد من المعلومات والإطلاع على نص
الرسالة كاملة، يرجى زيارة:

موقع إيكونوميكات للعلوم المالية
والمصرفية ← نادي رسائل الماجستير
والدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية -
الاقتصادية - الإدارية ← نادي أطروحات
الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية -
الاقتصادية والإدارية.

أو التحميل من خلال الرابط التالي مباشرة :

<http://www.economicat.com/forums/viewtopic.php?f=125&t=6240>

الكلمات المتقاطعة الاقتصادية

إعداده: أ. بشر الصباغ
أ. محمد حكم اللانسي

عمودي :

1. تطلق على خروج أو هجرة رؤوس الأموال من اقتصاد ما نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي أو السياسي.

2. السعر الأدنى لقيمة سهم - سند - عملة حيث يبرز عنده ضرورة تدخل السلطات النقدية أو إدارة الشركة لدعم قيمة السهم أو السند وحتى العملة وذلك لتجنب المزيد من الخسائر.

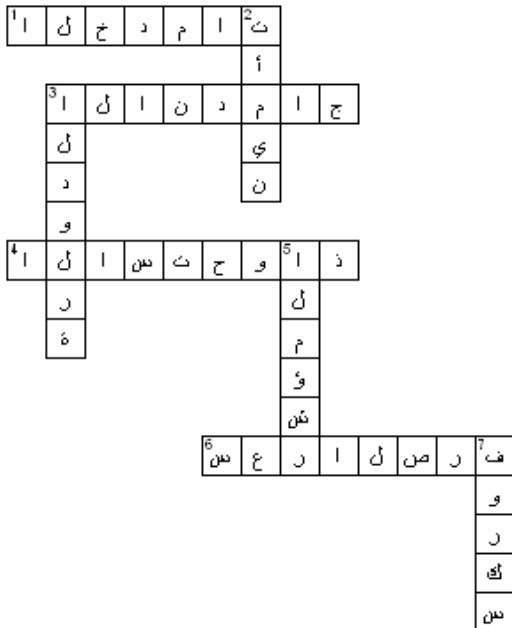
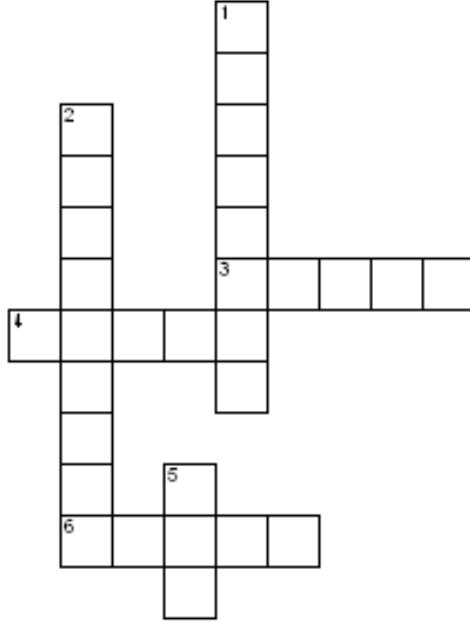
5. وحدة قياس تستعمل في البورصة وتمثل ألف وحدة من سلعة ما.

أفقي :

3. هو نوع من أنواع المستثمرين الذي يتجنب تحمل مخاطرة كبيرة حيث يميل إلى عدم المجازفة والبحث عن عوائد تتناسب مع مقدار المخاطرة.

4. هي نوع من أنواع السندات المصدرة خارج الولايات المتحدة الأمريكية وبالدولار الأمريكي والمتداولة في بورصة نيويورك.

6. مالك السهم والذي يحق له المشاركة في الاجتماعات العمومية والتصويت وحق اقتسام رصيد التصفية في حال تصفية الشركة حيث تنحصر مسؤوليته بالقيمة السهم التي يملكها.



زرعت في نفسي

الورود

و قطفنها نفاحاً و

عذاب

و جنك أسنظل

بشعرك

المجدول على

الكنفين ذاب

و صليت حتى صرت

حبيبي

بالله من أنت من

الأحباب

فيك ظلمة الليل أراها

و فيك نهاراً واضح الأهداب

و فيك أنهى كل نعربي

فاسكني بداخلي بلا أنعاب

إني أحبك و تعرفين هذا

و سهم عينيك لقلبي صاب

سواء معطفك .. بياض يديك



اليوم رأيتها و قد

لاحت

أميرته من خلف

الضباب

سألتها من أين

جنتي؟؟

أجيبيني يا ست

الأحباب

الصدف تجمعنا دوماً

و نفرقنا الصدف بلا

أسباب

لكن أنت هلاً أخبرني

ما يدور بذهنك دون عذاب

نعبت من البعد عنك

غربة غررت بصدري الناب

حمقاء عذبتني و لم تكُ نهوى

من جسدي إلا العذاب

و وجهك يتقذني من غربتي

فالظلام من بعدك غاب



ووجه زاده نور الحجاب
أنا لا أهاب لو قلت أحبك
لكنني من نظرة عينيك أهاب
هنا أحببتك و هنا عشقتك
هنا قلبي من الحب ذاب
هنا سمعوا صوت الآه مني
فزادتهم الآه في الإطراب
إلى منى سنبقى العربة غالية
على الممر .. أبدي لها الإعجاب
و أقول لها جلاله حضرتك
يا غربتي احنارت بك الألقاب
و سنظل العربة حبيبي فانت
ضاقت بك الروح و الظن خاب

و أشعل شمعة
أمل في عينيك...

أنت في قلبي
بسنان ورد...

و لسنت أجمل
وردة في
بسناني

.....

لأجل جميع
الذكريات

أحرق مذكرتي

لأنسى حبا قد حواني

و شعلة لأمل أطفئها في جبينك
المنسج

و في قمة الأعالى أرفع علماً

إن كنتُ فراشة

فلن أحرق جناحي بهيامك المنعالي



لأجل جميع
الذكريات

أحرق مذكراتي

أنسمعيني في
ليلي الطويل؟ ..

و كانت قصاتي
لا تفارق شفتاك؟

اسنسلمتُ و كان
رغماً عني يا
حبيبي

أحبيني بلا شرط

فمعك أنت وحدك النفط القيود

سننتُ نشريماً خاصاً لك مولني

أحبك و أريدك أن نكرهيني أكثر

فبكرهك ينولد عشقي و هيامي

لأجلك فقط أطفئ حريق مذكراتي

بغضبي الهائج

العناية بالشعر



بقلم : أ. جانيته كباس

- ✚ استخدمي "الجل" على جذور شعرك قبل تجفيفه في الهواء، أو بالسشوار.
- ✚ استخدمي "الموس" على أطراف الشعر.
- ✚ جففي شعرك المبلل بالسشوار وهو مقلوب.
- ✚ بمجرد أن يجف شعرك، قومي بضبط السشوار على البارد، ثم استخدميه على الجذور؛ للحفاظ على فروة الرأس.
- ✚ استخدمي بخاخ خفيف على شعرك بمجرد الانتهاء لتثبيت التسريحة.



نلمحي نسريحة لزيادة حجم الشعر خطوة بخطوة

يظهر الشعر الخفيف وكأنه جاف، وباهت. يجب الاعتناء اليومي الجيد بالشعر ليبدو بحال وصحة جيدة.

إليك بعض المقترحات التي ستساعدك في إعطاء كثافة وحجم لشعرك.

- ✚ تجنبني الشامبو، والبلسم الذي يحتوي على مواد كيميائية قوية؛ لأنها تسبب تلف الشعر.
- ✚ ضعي على شعرك كمية من "البلسم" بحجم حبة البازلاء، بعد غسله بالشامبو.

✚ استخدمي الصبغة التي لا تحتوي على "الأمونيا"، أو "البيروكسيد".



والفلفل الأخضر بصفة خاصة، حيث تحتوي هذه الخضروات على فيتامين أ والذي يحافظ على صحة الشعر ويساعد على نموه. أما الملفوف فهو من الخضروات التي يجب تناولها باستمرار؛ لاحتوائه على فيتامين ج والكثير من المعادن، مثل الكبريت والكالسيوم والفسفور والتي تساعد على تقوية الشعر.

حماية فروة الرأس

للحصول على شعر صحي يجب أولاً حماية فروة الرأس من أي أضرار قد تلحق بها، ويتحقق ذلك باستخدام الشامبو المناسب لنوع شعرك. وللاستفادة القصوى من الشامبو، يُنصح بوضع القليل من الشامبو على راحة اليدين ثم توزيعه على الشعر، وتدليكه بلطف لبضع دقائق قبل غسله وتجفيفه.

إعطاء الشعر العناية اللازمة له

يتوفر للشعر العناية اللازمة له عن طريق عمل بعض حمامات الزيت والكريم وتدليك فروة الرأس ثلاثة مرات في الأسبوع، ويعمل ذلك على تحفيز عملية نمو الشعر وإعطائه قوة كما يحافظ على رطوبة فروة الرأس.

وقد نصح الكثير من خبراء الشعر باستخدام زيت جوز الهند واللوز وكذلك زيت الزيتون، وذلك من خلال توزيع الزيت الفاتر على الشعر وعلى كل فروة الرأس، ثم تدليك فروة الرأس بأطراف الأصابع، مع محاولة إبقائه أطول فترة ممكنة -لا يقل عن ساعتين- على فروة الرأس، ثم يتم تنظيف الشعر باستخدام الشامبو.

بإتباع هذه النصائح يمكنك الحصول على شعر صحي ولامع، كما يمكنك حماية شعرك من التقصف والذبول.



نصائح لحماية الشعر من السقوط والتقصف

تعاني الكثير من الفتيات والسيدات من مشاكل الشعر، وخاصة مشاكل سقوط وتقصف الشعر، وينتج التقصف وسقوط الشعر نتيجة لعدم إعطاء الشعر الرعاية الكاملة التي يستحقها.

لذا إليك هذه السطور لتتعلمي عزيزتي كيفية الحفاظ على شعرك من التقصف والسقوط.

إتباع النظام الغذائي الصحيح

أجمع الكثير من متخصصي الشعر أن الشعر يحتاج إلى العديد من المواد الغذائية التي تعيد له صحته وجماله، وعدم توافر هذه المواد الغذائية تسبب له الذبول. ومن الأطعمة المفيدة للشعر: الخضروات بصفة عامة والجرجير والبقدونس

انضم لنا ..

كن الآن واحداً منا ..

انضم لفريق عمل موقع ومجلة إيكونوميكات ..

لمزيد من المعلومات راسلنا على:

info@economicat.com

Join Us ..

